

THE
NATIONAL
INFORMATION
AND
DOCUMENTATION
CENTRE
U.A.R

ORDER NO
STRIP NO

المكتبة القومية بدمشق

رقم المخطوط فيها

التأثير والمؤثر في علم الكلام

اسم الكتاب وموضوعه

اسم المؤلف الحافظ أبو بكر محمد بن إدريس الشافعي

تاريخ المخطوط القرن الخامس عشر

الملاحظات

تسبب بكم من الإساءة بالضرورة

لكنه

كتاب التائيد والتمويل
كتاب التائيد والتمويل في غسل الكفاح
نصف النسخ الامام الحاكم بعد التائيد محمد بن عبد الله عليه
السلام

والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي
ولا اله الا الله
نفع الخزانة ملكا امير المؤمنين عبد الله بن محمد بن سليمان جرد الله نصرته وعلوه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله شكري العبد ولا اله الا الله اعترافا بوجدانيته وشجانا الله
برحمته العظمى وشهدنا ان لا اله الا الله شهادة شهادتنا بطاعته
وشهدنا ان محمدا عبده ورسوله حقا حقا لله فضلا والله عليه وعلى اله
وعنته وعلى جميع الصديقين وشجانه ولاحقه الداعين الى الحق من ربه
اتابع برهاني وجبت من الامارات صلواتها وفضلها وفضلها على
معرفته ما يورثها الاورث ولقد انزلت من صفات المورث وما يورثه حتى جعل
ذلك صلت اقوال حقه حشرت ام كنهه فكلوا بعضه الاحتذاء
واجالوا احد ربه شي لا يرضى وهو الصانع المبدع وقالوا قد علم العالم
ولما زاد احوادث حشرت الحاشية ذلك لعلها من فاضلها الى الابد
كعمل وطلبوا الصلوات على وجه وقطع المجدات عن القبر المبدع الرحيم
واجتوا هيولى قديمه وزعموا ان المزيكات منها حشرت جهلا منهم الخائفين
وقله تامل في الدلائل ومنهم من نفى الغرض الموثوق اليه في حال الفتن
واجالوا ما لا يجوز على الايمان بها ولا يعقل الطابع والمجارات ومنهم
جعل جميع الامور من طابع العقل وقبح الاجسام عازمه لا تعلم ومنهم
من انما المحدث الى كواكب مخلوقة من نور واما ان ليس بحية ولا فائدة
منها في الدنيا وكل من ذهب وهذه طرية اهل البهز ومن كائين من الجهال

الافلال وليس العبد منهم المحبذ فيهم فيقول لهم النبي في العلم
والدعوة في المنزلة مع انهم في حلالهم عبادات طاعة لخالقها والافلال
من خرفة لا معنى فيها ومنهم من انت من غير ضاعة وزعم ان
الفاعل عمله العقل وزعموا ان العالم قديم والماز على العالم وهو قديم
ايضا ومنهم من علمه العقل ومنهم من اجماجه من نوره وكنهه وقيل ذلك
فمنهم من يقول بصلته انه القديم فيهم وهو ان سطابهم
ومنهم من الصانع من جهة كنهه الفعل والفاعل وانما المورث من قائل
ان العقل الاقح ما حياز فاعله ولا يقصد مجدي ولا يقضي فاعله صلات
خبر وشهدوا ان الفاعل يعمل ما في طاعته من زواجر وهو في العقل
بحر مدحهم واستفوا وطلبة اصناف الخصال النور والشر والظلم
وبعضهم انت ما من متاقرين على انهم اليه الشكر والمجرب والحب
انهم في حكاية كلامهم وشفت فلاحهم وقله منهم قد اعتقدوا ان كنهه
دعوا لطرا لا اومر من نوره ومنهم من اصابوا للوارث انهم
يخمنونه في انهم اجسام علية او ضعية حيلة كما ذهب اليه العلماء للفق
واللاطية الصالحة من ما فهم خلق العالم الى الاول والثاني والائمة وغيرها
ومنهم من زعم ان العقل لا يبعث الا من جنم ولا يبعث الضاعة من كنهه
نبا على عجز الكشاف من عن اعتباره عليه فابنوا القديم تعالى حقا واجبا
بعضهم جميع الاعضاء والخواص وهذه منافع المشبهة بالافلال
والخشية الجهل ومنهم من عن عبادته الضرة والاضام والحق والادان

كالجبريت على ادلة العقل والوجدان واما ترتيب المراتب بعضها على بعض
فمنها ما هو واحد بحد ذاته فكل افعاله افعال فاعيشة على العاقل والملائكة
وان رتب بعضها على بعض فلا بد ان يشهد لا يعلم واداره واطعه فاما
ترتيب العلوم بعضها على بعض فاجب بالمشاهدات في الفصل وذكر العلوم
الصغرى والى بها كل الفصل والاعمال ذكره الله ان يشهد ويحل العلوم
المحتشبه فاقول يجب ان نظرفه لسان الاعراض لانه اولها عقله وراى
اختلاف العلماء في الامارات ووجه الحائز او حقه من قبل خصالها
فمن عليه النظر وقد علم تحذير احوال الجبريت مع حاله لا يوجد ولا بد
من امر مجتهد وذلك الامر هو وجوده في بعض الامور كالمشاهدات الاعراض
م يعلم ان الحق فطوره من حقه كائنا فلا يعلم من العاقل الموجه لوجه كائنا يعلم
ان الجبر لم يسم الاعراض وعلم بالناقل حوالا العلم عليها فاعلم جديها وعند
ذلك يعلم ان الجبر لا بد ان يكون مجتهدا ويعلم ان لا بد للجبر من مجتهد وان
ثبت الجبر في مجتهد علم صفاته بحكمة فادرا عالم الجبر انهم فاضل اقربا
وعلم ما لا يجوز عليه وما يقع عنه وعلم انه ليس بمجتمد واعرض وانه عن
واحد وقد ثبت صفاته بم يعلم انه اذا علم عامه ومع ذلك فلا بد
له الى فعله فاعلم ان جميع افعاله حسنة وانه لا فعل الفح والاعمال واجب
وان افعاله العزس منها فانها في غير مجتهد بل في الحكيم وهو
المتكلم والخلق وان افعال العباد جارية من حسنة وعلم ذلك العبد
لما ان المعاني الى كونه من قبل الملك ويؤمن صفات النور والحق ويعلم
الشرع وما يجب فيه العلم والاعمال والعقل او الامور ما يجب

الشرع فعلى هذه اكله مع رتب العلوم بعضها على بعض وترتيب
بعضها لا يتم بعضه وبنائي لعقله كمن يعلمهم
فمنها ما هو رتب وما لا يوزن وكيفية التاثير افعالها في حده
ما يوزن قليل ودره لاجله يظهر ما لولاه لا يظهر وقيل هو الذي لا
ثبوت له وفيه عتق او مع ولولاه لما كان كذلك ويظهر ذلك
ما له ما يربطه في العقول والشرعيات ثم قد يربطه في وجه
الوجوب وهو رتب على وجه الجواز وجب ولا يمتنع في حقه فاما اولها
واقواها ما يربط القابل به فله جميع المراتب في رتبها العلك
والمشاهدات وراى العلم المتع وخاضها الفخ
ومادتها الاحتاج وبنائها الضمن وتامنها الشرح وتامنها
البريل وعاشرها حاجات العقل وجاهل عشرها الضد وتامنها
الدواعي والضارف والاصل واحد من هذه الامور اجماع بذكرها في نظر
مقتدر واقول المراتب هو الاختراع التي تعاقب بالقابض للذات لانه
مقتدر على جميع الاجزاء ومن كل جنس في كل وقت علم ما لا نهاية له وفيه يظهر
جميع المراتب لانه المبتدع للاختراع كلها وكثير من الاعراض لا يقد عليها
عنه وما يتعلق بالقدرة قد يقد عليها وهذه الاعراض هي العلك والاشياء
وما كان من قبل العباد وهو الخلق لهم والمقتدر والمقتدر لا يوزن الا بعد
الوجود فاذ جميع المراتب من رتب عليه شيئا وتعلم بمقتدر
تأثيرها في القدر في العلم انما يربط الله لغزها ولا يقد عليها

وكانت ما والفاعل هو هذا
الشيء المسمى هو الفاعل العالم
علافا ما قاله العالم ان الانسان
الفاعل هو ما شئت لها وكما
رغم نفعهم انهم في القلب والفاعل
فان فعل الفاعل ما شئت او مولا ولا
فان من استعمل فعل الفاعل ولا من استعمل
اجدا الفعل اختراعا ولا من استعمل فعل
واحد من جنس واحد في محل واحد لا اخر
وقد نزل على بعض الخائن الاخر من دون بعض ولا من استعمل
فعل الجنم ومن افعاله ما شئت من جنس واحد في محل واحد
نفع او من جنس واحد في محل واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
والذي يوزن فيه الفاعل الاحداث وما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
لا شئت ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
وامن ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
وكذلك المولى فاعله والفاعل ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
الشئ ولكن فعل الخائن هو فاعله والفاعل ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
والاجال الموجه عن العمل لا عمل الفاعل ولا من استعمل فعل الفاعل ولا من استعمل فعل الفاعل

العلمة من العلمة موجه ما وجهه من العلم
الاجد والمزج والشمع المذبح والشمع المذبح والشمع المذبح
ما وجهه عليه والفاعل ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
منها وكيفية ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
الشمع ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
لوجب اجدا الفاعل ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
اثبات العلم ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
جواز الاجد وحمل الجنم ومقتضى كفاية ولا بد من امر متجدد لا من جنس واحد
محدث من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
ويطلب ان يكون اجدا من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
العلمة فمنهم من علم ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
والمقتضى وتكون من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
لا شئت لان الاجل يوجد مع العلم لا مع عدمه ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
فان من قبل الفاعل ومن العلم ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
فما العلم ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
كلما في ذلك ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
ان يكون من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد
والاحداث على ما وجهه اجدا من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد ومنها ما شئت من جنس واحد

بحسب ما نقلناه الاول واكثر بكثير ثم اخبروا عن الموت والقيام
 للعبث وقيل هو الشب وهو ما قرب وان كان الاول اعم لانه
 القاعل للشب هذا الشب والاصافه اليه اول واخبروا ان الموت
 الى شيئا المولود قبل ما به وجبت لا يجب لها وجه متاكدا
 انه اذا لا يجب لها ان لا يولد له والافعال لثان الا ازاره وما فعله
 بعد ذلك لا يجب له ومعه انه جدي ازاره بمعا فعله بعد ذلك
 فاعلم ان الموت وقال انهم النظام على تلجوا وجن الانسان فقول
 الله تعالى انما اب الحلقه لانه طبع الحلقه اذا لم يمت
 وقال مع ذلك انما اب الحلقه لانه طبع الحلقه اذا لم يمت
 الانسان لا ازاره وقال طبع قد جميع ذلك فعمل الله تعالى ابدا واجل
 حوله من ثم وقال في الحلقه ما بعد ازاره فعله الانسان
 طاعا وليس اجاز له وان الحلقه الما في خلق الله كمن
 للعد والمعادات فله انما انما وليت حبيب للعد وعدا
 ان الشب فقول على الشب م وانما حبال الشب فقول على الشب
 حده في غير ويصدق عنه عما قدما وكل الشب ابا القم عن من اجابا
 انه ما جاوز حبال الانسان وخلق غير ومن ضمن انه انما حده في
 مخرج عن كافي نزه ومن ضمن انه الفعل الذي للعد الما
 وعن الاشياء على قبل شيئا وقوي على الحادون التقدير اليه من اوله

فقل لا شيئا وقوي على التقدير وتحتاج كل حيز على حيزه وان ازاره
 فهو من الما شت والشب على شت من هذا اذا جردت على شت
 وجه الشب وانما في الشب كالكون انما الشب شت
 المجاوز والام شت الشب الشب ومعه ما به ان وجه من
 الشب ما به كالكون الشب الشب الشب الشب الشب الشب
 كالاخر وما شاكاه والمانع من التولد على شت من انما ان
 يكون ضد الشب او حاديا على الشب او مو حاديا على الشب
 فالاول حاديا على الشب من ولد الشب له ولد والشب والشب والشب
 وجوز جعله فله مع الشب وفي هذا المثال ايضا انما والد الشب
 ان شت في الشب الشب الاعمال الانما ايضا من حاديا على الشب
 واحلقوا في انما الشب الشب الشب الشب الشب الشب الشب
 ما به على الشب ايضا واحلقوا في انما الشب الشب الشب الشب الشب
 شت فمان لوجاهته من الشب الشب والشب والشب والشب والشب
 انه لا شت ومقول القاصي وموزان هذا مثل من شت الشب الشب
 على انما حاديا شت الشب الشب الشب الشب الشب الشب الشب
 حده انما شت الشب الشب الشب الشب الشب الشب الشب الشب
 والصوت والام والشب والشب كالكون والشب الشب الشب الشب
 الاعراض في حاديا الشب والشب الشب الشب الشب الشب الشب

بلاية احدهما ان الذي شرطنا وانما كبريما ان يكون شرطنا ولا يوجد له
ليس يثبت في الاوقات فلهذا والنبى وانما يثبت العلم في وقتا
في بار العلم والنبى وكذلك يثبت العلم والنبى من المقتضى وذلك في
في آياته هـ فثبت في المقتضى للمقتضى المقضى هو مقتضى العلم
بشيء مقتضى آخر في المقتضى كونه حيا مقتضى كونه ميتا مقتضى كونه
الذات واجبه والذات يثبت على مقتضى ذاته مقتضى صفات كونه قدما على ما تارة
حيا والمقتضى قد يقتضى مقتضى آخر وتلك المقتضى بوجوب كونه حيا مقتضى كونه
مقتضى وجوب كونه حيا مقتضى قول الامراض ومنع مثله من ان يخلو في
وكون حصول المقتضى من بعض المقتضى وذلك هو ان يكون المقتضى مشروطا بالجوهرية
فانما يثبت في حال العبد والوجوب الجزاء ان اقتضاء المقتضى مشروطا بالوجود
وكونه حيا مقتضى كونه ميتا مشروطا بوجوب المقتضى واذا لم يكن مقتضى حيا
ان يثبت المقتضى بدون المقتضى الذي هو مقتضى كونه حيا مقتضى كونه ميتا مقتضى
ليست مشروطا وتحتل في الجملة لا سيما في ذلك التفسير هذا الزام لكن المقتضى حيا
بمقتضى الحقيقة فاما اذا كان جازا في الحقيقة فلا يجوز فالاول كونه
حيا مقتضى كونه ميتا مشروطا بوجوب المقتضى والفضل في استحقاق ذلك في القدم
فالمقتضى لم يثبت والآن حكمه فاذن مقتضى حية الفعل ومقتضى حية الحقيقة
له فلا بد ان الوجوب ذلك والفرق بين العلم والمقتضى هو وجوب اولها
ان المقتضى والمقتضى مقتضى الذات واجبه والعلم والعلم والمقتضى والمقتضى

بغيره فانما يثبت ان العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم
العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم
حالة من وجوب العلم والمقتضى في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم
انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم
العلم حيا مقتضى ان العلم واجبه مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا
لا يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم
المقتضى كونه حيا مقتضى حيا مقتضى حيا مقتضى حيا مقتضى حيا مقتضى حيا مقتضى حيا
العلم فلهذا لا يمكن ان يعلم قبل ان يعلم المقتضى شايها ان العلم واجبه
عبد المقتضى لا يمكن ان يستحيل العلم لا يمنع ان يثبت العلم والمقتضى واجبه
عن العلم يستحيل العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم
وما لا يمكن طرزا اليها لان حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا
لا كونه حيا والمقتضى مقتضى حية حيا وكونه حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا
ما شاعها ان المقتضى مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا
العلم على الوجه الذي هو مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا
فانه يمنع مثله من ان يثبت في العلم والمقتضى حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا
العلم حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا
اخرى من العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم انما يثبت في العلم
لا الاول استحقاقها كالمقتضى استحقاقها كالمقتضى استحقاقها كالمقتضى استحقاقها كالمقتضى
وكيفية الاخر فان وجوب كونه حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا مقتضى حية حيا

لم يكن مطلقا الا الاول نصف على الاول والصفة قد مضت وقدمت
حيثما والحيث لا ينفى الصفة من الصفة قد مضت ايضا ما مضى
على البدل حاله في كون كانه في الجهات على الدل وكونه كانه في
الجهات مضاد ونحو ان الصفة ايضا ما مضى مضمر كونه فاذ
يضيء ما لا يباين له في المثال على الشبهة المعتبرة قد ذكره وضمه الى
لا يقال له في لومرج وظرفه لا ينفى من لومرجا حكمه وضمه
يشي صفة الذات فانما لا بد من شئ اما الصفة الذات واما
لا العلم واما لا القاعده والصفة الواجبة غرضها في المثال ولا
يكون ان صفة الذات الواجبة ذواتا كونه خلاف ما يشي في الجهات
فصل في المضي في الصفة ما مضى انما غنوه فكل صفة
ايضا اخرى كالحسن في كونه كانه في الجهات على الدل وكونه كانه في
قادر انما في الصفة ان يكون لما مضى لا يودي الى التمثل
والصفة الواجبة في صفات ونحو لا يجم ونحو لا يضمن الضيق
كونه كانه في كونه عالما وجاهلا وقد مضى منه شئ ان لا يجم
يكون كونه كانه في كونه عالما وجاهلا وقد مضى منه شئ ان لا يجم
يشي ان لا يجم كونه قادر وكما مضى الصفة غير ما مضى من صفات
كونه كانه في كونه مذكور في كونه كونه كونه كونه كونه
شئ ما مضى في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

يرجع الى المضي حاله في كون كانه في الجهات على الدل وكونه كانه في
والصفة في المضي كونه قادر انما في المضي كونه كونه كونه كونه كونه
الصفة وقد مضى كونه كونه قادر انما في المضي كونه كونه كونه كونه
واحد اجماع صفات القدم وقد مضى كونه كونه كونه كونه كونه كونه
مضي كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
نصف على شئ ما مضى في الصفة والصفة كونه كونه كونه كونه كونه
والصفة قد مضى كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
والصفة انما كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
وهذا كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
فصل في المضي في الصفة ما مضى انما غنوه فكل صفة
يحتاجه يرجع الى المضي كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
الفاعل لا يضمن الفاعل مضي وقد مضى ان لا يضمن كونه كونه كونه كونه
عنه ولولا ما مضى في المضي كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
الى الفاعل ووجه الحاجة الى المضي كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
فيه والمضي كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
ايضا ان لا يضمن الفاعل مضي ما مضى كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
الصفة كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
وهذا الوجه لا يضمن كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
يحتاجه الفاعل الى المضي كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

فان كان وجوده يحتاج الى اللين كان ذلك احياج الى العنقه وان
كان هو اسقط ولا يلزم ان لا يكون له وجوده يحتاج الى اللين
بل هو ان لا يكون له كونه كانه حجة على كونه يحتاج الى اللين
على غير الجوز وحيث ان لا وجود للجوز والحاج لا يكون كانه
في تلك الحجة المعه مكان وجه الحاجة مختلفا على كونه في تلك
ان كان الشيء يحتاج الى العنقه فان قيل فليس في ذلك
الشرط هو الذي يحتاج اليه جملته فان شرطه ولو لم يكن
العله لانها ان لم يحصل العلة لم يكن لها فان قد العلة قد خرج المعول
كالجوز مع غيره من ان يخرج وان لم يكن حركه وقبل الشرط
لولا الحاجة حصل المشروط في الشرط فذكر في اننا قد يكون شرطه وقد
لم يكن في الاول كاشيه الحياه ونفيه القلب للعلم والمانى لكونه موجودا
في العنقه وكونه من جملته لا من غيرا من والمالك كانه في الموانع
في حجة الفعل وان كان في ذلك الشرط شرطه في العنقه كانه في
شرطه في توليد الاعتقاد للضوء وقد يكون شرطه في الوجود كونه في الشرط
بغيره وقد يكون شرطه في الدلالة بل ان لولا لما كان وقد يكون شرطه في
الحيه حياه كونه مشتملا على شرطه في الوجود والفضل والشرط
في الشرط كونه في الشرط وقد يكون في الشرط كونه في الشرط
لنقصه في الشرط كونه في الشرط كونه في الشرط كونه في الشرط
نقصه في الشرط كونه في الشرط كونه في الشرط كونه في الشرط

فان كان يحتاج الى الالبد ومنه يعلم انه هو القادر للذات
ومن هذا الوجه حاجه الوجود الى الجوانب وقد يحتاج في بعض الاحوال الى الالبد
وعلى الاشياء وقد يحتاج الى الالبد في بعض الصفه
صفه اخرى كونه من هذا عالما وقد يحتاج الى كونه حيا وهذا ايضا من
الالبد الاول الذي يحتاج اليه في بعض الصفه التي يحتاج اليه قد
يحتاج اليه لا يحد الفاعل في بعض الصفه التي يحتاج اليه وقد يكون وجه
والتي لا حوزا فيحتاج الى شيء وذلك في بعض الصفه التي يحتاج اليه في بعض الصفه
الكون يحتاج في وجوده لا الجوز في وجوده لا يحتاج في وجوده الى الكون ولكنه
مضمون وجود الكون في شئ من صفه يحتاج اليه في وجوده الى الكون ولكنه
فصل في الصفه مع الصفه في ذاتها لا يخرج جدا لاولها
صفه اوجبه وتلك الصفه اورد كذا في الصفه التي لا يخرج جدا لاولها
مضمون وجود الكون في شئ من صفه يحتاج اليه في وجوده الى الكون ولكنه
ولا يخرج في عاذاه الا بالكون فكلما وجوده في صفه وجود الكون وكونه في صفه
الزبط في صفه الصفه التي لا يخرج جدا لاولها لا يخرج وجودها الا
وعلى صفه الصفه التي لا يخرج جدا لاولها لا يخرج وجودها الا
الحياه مضمون وجود صفه الصفه وكونه في صفه الصفه وقد وجد بعض
الصفه في صفه الصفه وكونه في صفه الصفه وقد وجد بعض
الجوز في صفه الصفه وكونه في صفه الصفه وقد وجد بعض

الفاعل العالم بالمعقد ويطبق الحاق النفس على العالم كان على العالم
ان الشئ ان كان على صفته كان على صفته اخرى ثم على صفته الله على صفته
الاولى على الله لم ان يكون على صفته الاخرى ومع من صفته العالم
وستبين ذلك في باب الاعتقادات وانما الحشر فاستأوهوه التوحيد
كالعبد في كونها حسنة وان جديقه وجه وجه حسنة وجه
فيه فانه يقع ووجه الحشر ان كان باخا او ربا او احام لله
وهو تكونه شكر الله والاضاف او كمن شيا لواحدا ولا يات الا
الله او باخا لواحدا او صار قاعن او لاهم الا في الثاني لاه
او كمنه نزل كالتقريب او لاهم الا في وجه الله
لكونه احنا او كونه مشبها لها وجود الله واما الجهات التي
في اجسام الفاعل من البشر والجمادات والاشياء
والعظم والاشفاق والمبرج وما في غير ذلك من الاشياء
او الله او لا يفعل القبح ولا يزل ذلك الا بدع او معصية
ذلك واما العقاب والذم وما في غير ذلك من الاشياء
فيعمل واعيا ولا يزل ذلك الا بدع او طاعة اعظم فيها او اشفاقا القدم
فليس ووجه القبح مكنه عو كونه عا وطا وحدا وحكما
لما لا يطاق وانما القبح وانما له وبعثا عن الحشر او كونه له او عظم
لا يستحقه او داعيا الى قبح او صانعا غواجا او ربا لواحدا
على الاحسان والطاعة او كونه عا لا يطاق فيه اجده الله وجه

الوجه يورثه الافعال على ما يتبعه وقوع الافعال على الله كونه عالما
او ربا لان القدر لا يطاق الا بالحدوث فكل ما في صفته يكون
عالمنا وشيئا اخر او امرا وشيئا وتبين وجهها كونه من ربا او ربا
وقد وقع على وجهه كونه ربا او ربا على صفته الله
فمنه في الله في فاعل الله فاعل الله فاعل الله
دات لا حشر ان يكون ربا او ربا مقتضا مقتضا مقتضا مقتضا
وصفة الفاعل وصفه بالمعنى جميع الصفات لا يراى الا
الله الله المجلل للمعنى فاعل الله ربا او ربا
سما ما يحصل في الحشر كالوجود والعدم وجهها كونه ربا او ربا
ما في وجه الله كونه حقا فاعل الله كونه ربا او ربا
كان وما ظانا اننا نأخذ من صفته فاعل الله كونه ربا او ربا
ما في وجه الله كونه قاذرا وناقضا وليس الحشر كونه ربا او ربا
ولا العبد كونه مع ربا حال فاعل الله كونه ربا او ربا
يتشبه من الخلق والوقوع في الاشياء على الله كونه ربا او ربا
ويعتاد ومقتضا فاعل الله كونه ربا او ربا
والله لا يقع الا بالحدوث والحدوث كونه ربا او ربا
في الحدوث القدر والحدوث كونه ربا او ربا
وكل ما في صفته لا يطاق الا بالحدوث والحدوث كونه ربا او ربا
لا يجوز ان يكون ربا او ربا في صفته الله كونه ربا او ربا
الحدوث كونه ربا او ربا في صفته الله كونه ربا او ربا

تخاريط واحده منها والاداء ان انخرجه كونه عالميا فترد على الفعل
وان انخرجه النوع المفاضل او الضرب او الجنس او الفاعل بمقارنه ومما
ذلك ان ياتي بوجه العمل الغافل كمن يفتنه وما ترجع الى الله
مقارنه وقد تردد الاداء فيكون له اداء الفعل واداء المفعول
والاداء كذا وكمنع في الفعل الشار اداء مضارف والاداء له في
عاطر الله والمضارف فالتعريف من سوا عاقبه وكلف في الالف الا ان
له اداء الفعل والاداء ان يكون له مضارف فهو ان يكون له اداء
الاداء اداء الحكم واداء الحاجة كمن اعطى انسانا لانه ايجاز وليس بها
فله اليه ومن الباع ما يعلم بان لا يصل ان يكون من سوا من في حال
بحكم انه مما ارجبها بحسنه فقط وفي الاداء ما مضى كمال العقل لا
يتكافا فانه وهو ما يفعله من الحرف عند الحاضر في انما التكليف
ولا يجوز ان يعلم احدا بعلو الفاعل من ان يعلم الاداء والقوان ووقوع النظر
عندها والموت في اتحاد الفعل كونه فادرا لا الاداء لان الفعل قد يمتد
داع كايض من الباء ومنه تعذر عليه الفعل لم يدعه الاداء في فعله الا ان
يقطع او يعتقد ثابته فحينئذ ان يدعه الاداء في الفعل والعقل لا يصل
في افعال الله تعالى وهو كل ما يقع من العالم به لا العرض مثله وللداع في كل
في استحقاق المخرج والذم ان الفاعل اذا فعل الاداء الفعل استحق المخرج واداء
فعله في حق الله وحسب ان يفعل الطاعة لوجوبها وحسنها فان
فعلها لله ولا يشيخ التواب ولا له اضربه ومن عن تركه فقد زاد

حسنا فاما اذا فعل المخرج الامر او البضع فلا يشيخ المخرج والتواب
وفي الاداء ما لم يوجب له فاعلى في قوة الاداء فاذا استحق المخرج من
الفعل فكذا انما في موضع انه ملما الى مقادير وذكر في موضع اخر
انه ليس ملما وهو الخبيث والعرض يلبس من هذا حاله عند
ما لم يعدد على عرض اهل العرض بل هو في القوة وقول ابو رسد
لا عازرون في البيع ولكن انما الاداء في حكم مع اداء الجاه والاعتراف
ما يجوز في حق الله على فعل الفاعل والحق في الحق والبهائم قد يعلم
لاداء وقد مضى في الاداء وان كان قد مضى في الاداء من ان يكون من سوا من
في الفاعل في حق واللفظ ما يعزى الاداء الى ما هو لطف فيه ولا يعلم في شأنها
اداء في العقل الا المعارف ولا يعلم من عقله الا الله في غرضه
كحكمة كذا او فاشقا او حيا ولا يخفى على الله ما لو اب والعباد يدعون الى
والاداء في فعل بعضا من الامور ان علمه بالحواس والعباد يدعون الى
فصل الواجب وبصرفه اداء في الشيء والحاجة فلا حيلة وتقال انه تعالى
لعرض فاما الاداء فان اداء العرض في حق والحق في حق الله تعالى علم
في اداء في الحاجة والاداء في الخلق العالم في العرض وافق كماله في علم
لله اداه حسن وواجب واجازة في العرض والاداء في حق من حجب العيون
فقال انه تعالى خلقه لا يحدما والمنافع على الله كسب وعمل في حق
وتواب والعرض في الامام الاعلى والعرض في حق وعمل في الواجب
للتواب وقد عرفت من الله في الامام في حق وعمل في الواجب
من الاداء في حق كمال الشهود والاعمال وقد يكون الفعل الاداء في حق
لعمرو ومحمد في اداء في حق مضارفا في حق وكما في حق الله

الشيء وجوده فساد الجملات غير محصور وحمله ذلك ان الاشياء
على صفة من منها بالاسم فاعلم ان الكليات وصفه الذات والجلل
في قول والآخر جولة في محل آخر وافان العزلة الجمل وتجاوز عليه
عاقبة منها ما يعالج بكونه معنى ومنها ما يعالج بكونه ذات
علة في الحقيقة وقد عرفت في قوله كذا فالشئ اراد وجوده في
وما يعالج لا يعالج عا وجوده منها ما يعالج بصفه او بفاعل او بكونه معلولا
لغيره فاعلم ان هذا هو الوجود في القسم الثاني من الكلام
في بيان ما هو المقتضى في ذات وصفها بما هو في ذات وصفها
المقتضى في ذات وصفها احدها ما هو في ذات وصفها عا وما لا
قدرة القادر بالقدرتها والناظر في القادر للذات عا وما لا
قدرة القادر بغيره عا ولا قول كذا عشر حشا للواحد والفا
واللون والعموم والازاح والجزا والبرودة والحرارة واليبوسة
والقوة والحيوة والشمس والسماء والخلق والخلق والخلق
والارزاق معاد على معنى وقال ابو هاشم اثنتا عشرة واختلفوا
واللقا فقال ابو القاسم معنى وقال شهاب الترمذى وفي القاسم
جوز ان يكون الثاوية في قوله في هذا من الاشياء جميع ذلك اثنتا عشرة
لا تفتقر على ما عا القيمة على لانها مع قوه واما ما تفتقر على ما تفتقر
واحدة والذات تفتقر في القادر بالقدرتها عا عشر حشا في ذات
القلوب وحسنه من افعال الخواص لئلا في من افعال القلوب الاعمال ذات

والارادات والكزامل والنظر والخلق والبال لا يكون الاعمال ذات
والاموات والالام والصفات والخلق والخلق والخلق والخلق
اعمالها من افعال القلوب والخلق من افعال القلوب والخلق
من افعال القلوب من افعال القلوب من افعال القلوب والخلق
عن النظر ذات افعال الخواص منها ما يفتقر في ذات وصفها
ما لا يفتقر في ذات وصفها والقدره بغير ذات لوجها فقط وتقع على
بالفاعل والمما يشتر ما فعل في محل القدره قدرته والمما يشتر ما فعل في
القدره بالاحوال الا بواحدة وصفها في ذات وصفها في ذات وصفها
لذاته والخلق وصفه بغيره عا وما لا يفتقر في ذات وصفها
لذاته والخلق وصفه بغيره عا وما لا يفتقر في ذات وصفها
المقتضى عن صفته في ذات وصفها في ذات وصفها في ذات وصفها
غير محله ولا يفتقر في ذات وصفها في ذات وصفها في ذات وصفها
الذات وكونه من ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه
المقتضى ما اذا وجد في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه
عنه ولا يفتقر في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه
وانما كانت في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه
الذات وهو كونه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه
شأن الوجود في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه
ومما في القادر في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه
ولا يفتقر في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه في ذات وصفه

الوجود لا يدرى عاصفه العترة ولا يمتلئ منها الا بعد الوجود لا ان
الوجود يدرى عاصفه الوجود وحيث انما يكون الوجود وهو
غيره لا الوترة على العترة من الوجود. والجذر المميز لكل الاعراض
عبر انما الاعراض من الاعمال في الجذر المميز لا يتأخر اليه وبالفيت
مختلفة لا في الجذر الواحد لا في غيره التاليف فانه لا يخلو الجذر الواحد
ويتم ان يترك الجذر الواحد وان لم يكن مكانه وعبر انما يكون
كونه اقل على نفسه ولا يجوز ان يكون مكانه والجذر لا يتأخر
اضلا وانما يتوجب احترازا ولا يجوز على الجذر الواحد صفات له وهو
عشرة كونه حيا وقادرا وعلميا ومميزا ومتميزا وانما هو
ويافترق اقربا وحازما وكفه حيا اصل فيما عداها من الصفات
لانها يصير للوجه كانه الواحد وليس العاجز كونه عاخر اصفه انما للوح
لذلك انما كونه قادرا والقدر من العترة والوجه التي للم
الحي حيا الا بالاعمال بفضل ذلك الله تعالى وفي العترة من الاعراض
وهو على من وجه الحق في الله تعالى من صفات وهو من العترة في الدنيا
وقد يدل التبع للمعاني انه تعالى بعد الاحياء والقدر الذي لا يخلو
هو ما لا يكون الحي الا تلك القدر ولا اعتبار الاصل في العترة
التبدل على تلك العترة اضلا. والجذر الواحد لا يخلو الجذر الواحد
منه العترة على الله تعالى في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
وانه يكون صفات فاما في العترة في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
الوجه الله ولا يجوز ان يخلو الجذر الواحد في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد

عنده خلاف ولا يمتلئ من العترة في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
انما يخلو الجذر الواحد في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
والعترة. والوجه من العترة وانما يخلو الجذر الواحد
وحيث انما يكون العترة في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
ولا يجوز ان يترك العترة في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
لان في كل النسخ في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
والشعاع من كل النسخ في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
منه على. وانما يخلو الجذر الواحد في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
الاعتناء به. واذ الوجود في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
من العترة في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
عن العترة في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
الواحد في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
وهو في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
يدخل في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
وقت. وانما يخلو الجذر الواحد في كل النسخ وانما يخلو الجذر الواحد
والما يخلو الجذر الواحد في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
عند كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ
عبر على. وكفه على العترة في كل النسخ
في العترة. وكفه على العترة في كل النسخ
وانما يخلو الجذر الواحد في كل النسخ. وكفه على العترة في كل النسخ

[illegible][illegible]

على المشي اجزؤه الماوي . ففصل في الاضداد والكلام
العلمية عرش وهو حش براسه ويرتج بحاشه التبع ولا يرتج بعثرهما
من الحواس ولا يحمل الحيوان ولا يجره البقا ولا الاعاره وهو مقدر للعباد
ايضا وبها محان ومنازل فالخلاف كلحا والزاوا المتماثل كالقارور
والخلاف منها تضاد عبد علي ايمانيه ووقف فيه شيئا او عذبة
فوق من القضاء وليست المتروكة لحنم ولا ضده للحنم وعلم وجوب ضروري
عند الاذعان ولعلم الله عز وجل والله ليس لحنم ولا ضده للحنم بالبداهة
والضوابط صفات ثلاثة كونه ضروريا وهو لزامة وجوبه في الوجودية اجبر
وصفه سببا عنه وهو ما يترك الضوابط عليه وصفه وجوبه وهو
الذي ينفله الفاعل وله احكام ستة فبذلك بحاشه الادب ونحوه
وجوبه وكما قيل ونحوه لا ينداره والمخالفة والمواقة وانه لا ينفى
وانه ليس ونحوه يجب واللزامة ثلاث صفات وهو جرق في العدم
ولا يكون كائنا في العدم . اذا كان من فعل العبد فلا يخله التوالتا على ما
ويذكر حيث يوجب في الجواب ولا ينفى الضبط لا اذن الشايع وهو كالمز
بذلك حيث يوجب خلاف الطبع والارادة فانه ينفى الخرافات التي في جانبها
حيث يمكن ان يترك وكذا في الطبع ويرتج في حال وجوبه ويحتمل الوجهين
في اذنا لا الخابية ولا يحتاج في اذنا لا الى انفسك من ضاحك كالحاج في
دوية المراتب الى افضل من السماع من حاشته في المراتب
ها والصوت يحتاج في وجوبه لا الجمل والحاج الى الجمل عند التمام
وعند الحاجة ح ذلك لا جزئه للجمل

ولا ينفى في الجمل . وهذا يحتاج الى ضلال الجمل قال ابو مسلم وهو الضمير
الحاج الى ضلاله للجمل قال ابو علي حاج . وهذا اذا كان من ضلالها
اذا كان من جمل الله تعالى فلا يحتاج . وهو متولد في اللسان وقال ابو الفهم في الجمل
والكلام جميعه اصوات مقطعة وحروف مستطرفة وحروف الخروف
المستطرفة . وقيل انهم من حروف مصاعدا وبوصفاته كلمة او اكل
من كتاب من حروف مختلفة . واذا كان من حروف متماثلة ايضا كقولهم رد وما حب
والهرف الواحد لا يكون كلاما وقولهم من وق من في كلام لانها حروف
حرفا احدها . وليس التماثل كونه متماثلا جمل . وجميعه للتكلم من الكلام
والحكاية في الحقيقة غير الجمل وان كان في العرف ضاركا تسمى الجمل . وذلك ظاهر
في شعر السعرا وخطب الخطباء انه في العرف قال هو شعره وحطيم جميعه
عزيمه وان كان قد مر على احدا آلا . والحرف الثاني من الحروف المتماثل
عبار هائم . وجميعه للحكاية ان يكون مثل الجمل في حروفه وجزءا من حروفها
فان عرسه لسانا اخر او مستورا اخرى كان حمة . والاضافية
ان الحكاية عاقل من حكاية من حمة لفظ وحكاية من حمة لفظي فالاول فيه
شروط خمسة كونها بايا وهو ان يكون من حمة لفظ وحروفه على الجمل في حمة
والثاني ان يكون حكاية . وفي الجمل باللفظ اذ الجمل او غير الجمل في حمة
من حمة حكاية . وقد كلى الاصل مع حمة لفظ في الحمة . والمصنف في الكلام
والحكاية العبد انا حمة حكاية . والحكاية حمة حكاية . والحكاية حمة حكاية
اللسان . وقد كثر الحجة في هذه المسألة فذكر الحكاية في حمة حكاية

غيره ولا عار به عنهما عن صفته الدائمة وكذا الاعانة على
التي تدرج عليها فان فارق الاصل الشئ شئت لانه وان كان الله
شئت التما وصفه الدائمة هي التي يخالف الناس محالها ووافق
بما وافقه وشئت لها فحالي العزم والوجد والمحب عباد الله ان
حصل عليها عبد الوجود يدرج عليها بحل الجوه في محالها والمعبر لا يدرج
لها ولا لثة واللام لا يدرج عليها التما والاعانة وهو يدرج تحت صفته
الهاد الا انه لا يدرج من فعله الامتداد وشئت اللام هو الوجود وهو
الاكوان يدرج تحتها الله وطان ابراهيم يقول هو اعلم وانفوا
انه يجوز ان يدرج من فعل الله تعالى من غير وجه وهو لا يدرج الا من
من فعل الله تعالى لانه كان فيه اعانة للجواب بعونه ولا يدرج الا من
والاصنام وغيرها وما يدرج في الفاسق قال ابراهيم عنه وقال
ابو علي يجوز ان يكون عقوبة فاقول ببيانها انه شئت الله تعالى ان
لهم للفتح كذا الاعانة والعوض وحسن ان يكون عقوبة ولا يجوز ان يدرج
الرفع الصريح لانه قد رعا رفعه من غير وجه ولا يحسن ان يدرج ان الله
شئت الله تعالى ان يدرج في شئت الصلاح وحسن ان يدرج ان الله
فانما هو الاعم والشعيرة هي عقلا وشيء بشرط الصلاح وقال
من كتاب الزاوي المجلد اعنه الله اللطيف من علم وهذا خطأ لانهم
لما حاز بعض المشركين على بعض وكما في زوال الامم شئت وله من
هذا المنهج كاتبة سمعتها قوله ان الله قد رعا رفعه ولا يدرج في عقوبة
ومنها قوله ان القوال عا شئت من

منوها وعنده ذكر من المتأين في الشئ هذا مضمونه وحسن الام
يخالف الجاهل عن متوالين فعل الله تعالى وذكر ابراهيم ان الله تعالى
لقد قطع الاوصال وعندنا الفاضل في الامم يدرج ان يدرج في محالها
عزمه وخلق فيه الامم فيالم به وحسن واجد من الامم لا يدرج ان يدرج
فان يدرج في كونه وحسن في النظر في الكون
فصل في الزطوبه في الوجود هو ما يدرج تحتها
في الوجود من صفات روحان في الجاهل والروحان جال المجاهل وحكمها مقصود
على الجاهل وحسن الزطوبه ان يدرج في الجاهل بدار المعبره دار من غير الامم
ولهذا واحد منها صفته ذات وشئت وصفه وهو وصفها الدائمة
كونها زطوبه او بوجه ومقتضى كل واحد من القسمين هي التي تظهر بها
صفتهما الدائمة ووجودهما هو بالفاعل وكو عليها التقا والاعانة
وهما يدرج ان يدرج في القسمين هما دون الاعانة لاولاد ان لا يحتاج
في الوجود الا الى الجاهل وهو هو الزطوبه فمن يدرج الاعانة شئت لام
والاعانة لا يحتاج في صفات الزطوبه وانما يحتاج اليها في الزعم وليس
في الامم الزطوبه والباقي عا وجه الاتفاق انما يدرج الا ان يدرج احد
بجمله زطوبه وفي الامم بوجه لا يدرج في شئت ولا يدرج في طين والما
انما يدرج ان يدرج في كل حيز حرام الزطوبه والنيلان كون الاعانة
والزطوبه تضاد البوجه ولا يدرج في ذلك وفي الزطوبه امداد
كالرقيقة والرمشة والمياه وفيها متماثل كما في البسطة فكلها

فصل في التاليف في التاليف معنى زائد على الواو وحل
يجلن على نيل التحري والسبب والوجه كمن المحلات له
كما قيل الواحد والآخر هو الولد للتاليف وحب الكون الحاصل فيهما
فيلد كل واحد منهما التاليف المحل ولا يترك التاليف عند ما يتم
خلافه على قال يترك بالعين والتمس والتاليف بالتلف
كما العاين العراض صفته ذات التي بها خالفه التاليف وتوافق في
الغير والوجود وصفه مقتضاه عنها وهي التي لا تحصل عليها عند الوجود
ظهر الاجسام الواجبه للتاليف وصفه الوجود الذي حصل بالفاعل والتاليف
اجسام حجة وجوده من الفاعل ومخالفته لما خالف وبماثلته لما ماثل وافق
المحل عند الوجود وهو مقدر لتباعد ايضا وهو لا يضاف من فعلها الا مقولا
هذا هو الصحيح من مذهب اهل مايم وذكروا في كتاب الانسان ان فعلها
يحصل مباشرة قالوا على قولها مباشر ومولد والمباشر ما يحصل في فعل القدر
والمولد ما يحصل في فعلين احدهما فيه قبه والاخر لا قبه فيه وامسا
من فعل القدر فتجان في مولدا ومبدا وليس للتاليف ضد قال ابو علي للتاليف
ضد وهو ما يوجد في الجسم التابع الذي يشيخ ان يلقى الجوهر من احد جهاته
الشت ولا اختلاف في التاليف لانه متماثل لا ستراط الكل عند الوجود
في اجسام العجلين وذلك من عن احتضار الكل بصفه واحده بوجبه لكل ذلك الجسم
والاستراكة في تلك الصفه بوجبه التماثل وهو في تعاد ايضا اذا كان من
فعل الله تعالى واذا كان من فعلنا فلا يجوز عليه الاعارة فاذا كان من فعله

فصل في التاليف في التاليف معنى زائد على الواو وحل
يجلن على نيل التحري والسبب والوجه كمن المحلات له
كما قيل الواحد والآخر هو الولد للتاليف وحب الكون الحاصل فيهما
فيلد كل واحد منهما التاليف المحل ولا يترك التاليف عند ما يتم
خلافه على قال يترك بالعين والتمس والتاليف بالتلف
كما العاين العراض صفته ذات التي بها خالفه التاليف وتوافق في
الغير والوجود وصفه مقتضاه عنها وهي التي لا تحصل عليها عند الوجود
ظهر الاجسام الواجبه للتاليف وصفه الوجود الذي حصل بالفاعل والتاليف
اجسام حجة وجوده من الفاعل ومخالفته لما خالف وبماثلته لما ماثل وافق
المحل عند الوجود وهو مقدر لتباعد ايضا وهو لا يضاف من فعلها الا مقولا
هذا هو الصحيح من مذهب اهل مايم وذكروا في كتاب الانسان ان فعلها
يحصل مباشرة قالوا على قولها مباشر ومولد والمباشر ما يحصل في فعل القدر
والمولد ما يحصل في فعلين احدهما فيه قبه والاخر لا قبه فيه وامسا
من فعل القدر فتجان في مولدا ومبدا وليس للتاليف ضد قال ابو علي للتاليف
ضد وهو ما يوجد في الجسم التابع الذي يشيخ ان يلقى الجوهر من احد جهاته
الشت ولا اختلاف في التاليف لانه متماثل لا ستراط الكل عند الوجود
في اجسام العجلين وذلك من عن احتضار الكل بصفه واحده بوجبه لكل ذلك الجسم
والاستراكة في تلك الصفه بوجبه التماثل وهو في تعاد ايضا اذا كان من
فعل الله تعالى واذا كان من فعلنا فلا يجوز عليه الاعارة فاذا كان من فعله

لا آخر الجواهر وقال الاعتقاد ان حلالا محله لا يقع خلاف ما يشاء
ابوهائهم قال ابو هاشم كل فرد من الاعتادات كساجد لزومه الى
فرد من الطبقة وذكر القاضي ان قد استدل من الطريقة اذا صادف
جدوته جبروت الاعتقاد يلزم بها الاعتادات والحق وهو الحق
والاعتقاد عندهم جبروت قال ابو هاشم بترك عمل الحيوان وهو يترك
بنت مفدوزيا ويولد ويولد ويولد الطون بالخلاف وكتب
الاعتقاد والاطهر من قوله انه يولد الاضواء منه والاعتقاد
من مذهبه ان الكون من المولد المتالف واللام دون الاعتقاد وان الاعتقاد
لا يولد اكثر من الملائكة الى غير ما هو اعتقاد مشاهير الكون في
وهو من طبقات القاضي والاعتماد على ما هو مألوف ولا يولد من
شيء كالنظر ومنها ما يولد ويولد عن كمال الاعتقاد والاعتقاد
يولد الزكوة في عمله وغيره ولا يولد الكون في عمله بل يولد في غير
عمله بشرط المنع ويولد الاعتقاد في جهته وفي جهته بشرط الضمان
واختلفوا في الكون هل يولد الاعتقاد في خلاف جهته فهو قاضي القضاء
وانكروا ابو هاشم وما منع من توليد الاعتقاد مع من يولد الكون والاعتقاد
يولد الضمان بشرط الضمان ولا يولد الاعتقاد في حال وجود بل يولد
في الوجود لا يولد في التوابع والاعتقاد من قبل الفعل والاعتقاد
لا الاتصال وكل ما منع من وجهه في وجود مع ما هو منع منه كالفعل
وما منع منه كالحركة وهو مع كالتوار والياض والمنع يقال ان
ما هو منع منه عيبك هاشم وقال ابو علي في قوله قال ابو هاشم

وحسن ان كان منعاً عنه من ان يمارى في موضع منه كالاخذ او غيرها
شأن منعاً عنه فلا يمنع ان يمارى في موضع منه والاعتقاد كماله
فله الفرد وان كان الاعتقاد القدر من العمل والاعتقاد كماله
جاءه لغيره بغيره احتاج ان يفعل اكثر من كماله في عمله فقال ابو هاشم
وابوهائهم احتاج الى ان يفعل من كماله في عمله بغيره في عمله
قال القاضي صاحب الشرح ان الشيخان لم يعلما في عمله بغيره
من الجزاء بغيره في عمله وروايت اخرى بغيره في عمله وهو
لا يمشي في عمله الاحتياج الى ان يمارى في عمله في عمله في عمله
والذي يمكن به في العمل يمكنه ان يفعل فيها من التكون ما لا يمكنه اذا كان على
به جبروت في العمل والممانعة في عمله او احدى مشاهير العمل في العمل في العمل
اخر اعيان على ما تضي والحق في العمل في العمل في العمل في العمل
لان العبد مع العقل عن التوابع قال ابو هاشم في العمل كماله في
التوابع مع من التوابع في العمل في العمل في العمل في العمل
القضاء اولاً العقل مع من التوابع في العمل في العمل في العمل في العمل
الاعتقاد يولد التكون في العمل في العمل في العمل في العمل في العمل
ان فلكه لا يمارى في العمل في العمل في العمل في العمل في العمل
عاشق في ان يولد في عمله التكون وهو لغيره في العمل في العمل في العمل
التوابع في العمل في العمل في العمل في العمل في العمل في العمل في العمل

ما كان يمكن تحريكه والمخرج من ك لا يكون مخرجاً عن حيزه فلو
كان على وجه القيل لا يكون فعل بعضه في بعض خلاف الطمان
الكثرة اذا وضع بعضها على بعض قال ابو حنيفة رها سوان التوليد
والحزاد اذا نزل من ساجد نزل اذ نزلت التوليد في العار وحال
وتراجع الشمس عند قطع التوليد من الارض لا من الحزاد وادري
الخير في الوفا القاضى انما يرجح لان المراتك اعم منه من التوليد
فقط في الجو وقعة مخرج ولا على وجهه في ذلك القول على
قائم في الاشرو شتات في الدابة لا بد من ان يكون المقبول عليه
من المقبول وقال ابو حنيفة لا يمتزج ذلك ومثله في اختلافه في ذلك
والمتكثرة والحسن في احوال التوليد الحسن في الوفا والقيل والحمد
مما في حيزها ما ازام يكن مخرجاً في كل من الحزاد اذا ازيل خارج
العالم وتضرب على ان حركه القيل يكون شريع والارز في الحزاد
الاختلاف اذا اجتمع في جهة واحدة ولم يخرج من التوليد ولما اورد
حزاد خارج العالم قال القاضى هذا الارز وسقط الحزاد والحقة
انست مخرج خلاص في القسم والرجح ما عدا الى نوال القيل والاعتقاد
لا يولد لا في حال وانما يولد في كل شدة الدابة ولا يوجد الاعتقاد الواحد
في عجز ولا حاجة اليه في العدم احياناً من الاعتادات لانها به لها
ولست اعتاد في العدم قامت احوال الاعارة فذلك على الموطى الاعارة
وعبدان هائم والقاضي ما ينبغي ان يكون متبداً في الاعارة والاعتقاد

لا تضاف صفته في ذاته واصله متناه عنها ووضعه الوجود وله
احكامه فلو كان متبداً في مولد او في جهة وجوده والخلاف والوفاء في جهة
التماخيه وتماخى ان يعلو به جميع المتعلقات لا الشئ والساقا ما لا
تعلقان به لانه عزيمت ولا يعلو الاعتماد في حيزه فلو لم يخرج من التوليد
خلافا لما قاله ابو علي انه لا يعلو لان الحزاد لا يعلو ما قبله او من بعده
اذا كان لو صدق في الابرار في المصالح يعلو الاعتماد والشرط في
توليد الاعتماد ان يولد فيما منه فعبارة في الماشية خاضعة في ذلك
الاغداد لا في كل شئ في الشئ والاعتماد يعلو مع مقاراة الشئ وان
كان يولد في الحزاد ان يكون مخرجاً في كل شئ في المعلقة والنام
من القادري لا يقع قط الا بالاعتقاد وما يعلو القيل في الحزاد
بالاعتادات التي فيها والاعتماد الارز يولد في حال بقائه وان كان
بعد حين والاعتماد لئلا يمتد كما يولد ما حالفه والحزاد اترج
بالضمة كان توليد عن الارز والحزاد جميعاً ولا يولد جرم ولا غير
ليس متبداً في الاعارة وما في الاعارة وما في شئ في المخرج والاعتماد
لا يكون مخرجاً في الاعارة وانما يكون مخرجاً في الاعارة ولا يعلو الاعارة
التعلق في الاعارة العلوى ولا يخرج من الاعارة ولا يعلو الاعارة
وعلا ما قبله في الاشياء المولدة لانه ما قبله في الاعارة
لان الطبع لا يعلو حيزه توليد لان الشئ في الاعارة الطابع
وعنده ناع الطبع لا يعلو في الاعارة لان الشئ في الاعارة
مخرجاً في الاعارة فلا بد ان يولد في الاعارة

معرفة حاله في نفسه وهو حسن نياتها من الحركة والفتور والنبه
والجود والسخة والسلامة واعتدال المزاج ونقص حاج إلى الجوده
والجود لا يحتاج اليها ولا يخلو على ولا يمكن ان يفسد الفاعل بها
والعزة فوق الجملة حاله ولا يقب انما هي امر متضايف وهذا
العمل كمالها الا انها توجب ما يوجبها لها في عليه في ذاتها من الضمة
المستفاد من نفسه رشا ومع جود لا يخلو ان لا يخلو ما هو حكما
ولا يخلو للكماد. وقال الله تعالى ان في الاسرار قوة التمار والامر
وجودها لا يخلو ولا يحتاج الى به زايه على الله الذي عند الله
التي في خلافها قوله ابراهيم وابيه اوقفا ثم قال ابو محمد للدار
والتي ما قاله ابو عبد الله في كثر ما يوجد في الخير الواحد من الخير
شيئا اخر من العبد لا يدرك ذلك وقرآن مني بغير الله من الجاهل مع
بقا البصر والقدرة لا تولد ولا تولد ولا يدرك ولا يخلو انما هي
التي ما شئت او مولى ولا يخلو ما لا يخلو في الماشر ما يخلو في
مجاله او الماشر ما يخلو في نفسه ولو وجد جودا في يخلو لا يخلو ان يخلو
ما وجد ما دون الاخر عبد الله في عا وابه في عا في خلافه ما كان ابو
عبد الله في كوا القادر على قول ما في افعال الله في كوا في كل
التي عند الله في افعال القات واما في الماشر في افعال القات
والتي في الواحد في كوا في الماشر في الواحد في الماشر في الماشر
والاوقات في كوا في الماشر في الواحد في الماشر في الماشر في

من المخلقات هو من الخشن الواحد في الماشر في الماشر في الماشر في
على ان يخلو في كوا في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
العار في كوا في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
ما لا يقع فيه حضرا الا اذ كان الماشر في الماشر في الماشر في
الواحد في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
وقد يخلو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
لا يخلو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
والقوة تعلق بالمقدور في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
قطر والقدر يخلو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
لا تضاد وكذا هو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
العجز عند بعض الشايع والحق ان الاصل للقدرة في الماشر في
قدرة لا يخلو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
وكونها بقا والاعا في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
قدرة يخلو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
وان يخلو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
وهذا في قولنا ان القدرة في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
على افعال الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
لا يخلو في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في
واحد ولا في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في الماشر في

بشيء قدرة وهي معدومة ولما كانت صفات صفته ذاتية من العدم
والوجود مانعة للخلاف والوافق منها وصفة بعبارة عنوان الخلاف
والوافق وصفة الوجود التي بالفاعل والقدر أيضا إجماع
المقدور والوافق وصفة الوجود وصفة تعللها بالقدرة وتكمل مقدور
تعلق بها إجماع على حد وتعلق بالمقدور بشرط الإجماع والاختصاص
فأما الخروج من المقدور عن حيزه مقدورا وصفة مقدور خلاف
المعلم وتخرج المقدور عن حيزه مقدورا وصفة وجودها أو وجود
بشيء ما يانقضا وفيها الوقت شيئا وتصور وقتها أو وقت شيئا
والقدرة تعلم فأما على جميع أحوال المقدورات فلا بد من العلم ولا
والكراهة والمعلم المقتضى ولا تعلق القادر فإذ لا يانقضا ولا
تعلق بالعدم وعن ما هو مقدور لما لا توصف بأنه مقدور وأنه تعلم
وعند العقوب السام أنه مقدور ولا إطلاق العلم بالقدرة والقادر
عن القادر والمتبع من العمل إنما يكون العمل المباشر لا التوسط
والشغل أن يكون أفعالا من حيث بعضها على وجه الجبروت والقادر القادر
على جميعها مشغول بعضها على وجه الإرادة في القوة عازة عن العمل
قدرة عليه في الوقت الذي قال في أن تفعله ما استعمله المتكلمون
في غير ذلك شيئا به فاعلموا أنهم لا يانقضا شيئا به أحد فان يكون
سواء التوسط وكل من يانقضا شيئا به وليس كذلك شيئا به
بأن يكون القادر عليها وإجماعا وبأن يكون شيئا به أن يكون وقت وجودها
وأيضا فكل واحد من هذا ما ذكرنا من أن يانقضا شيئا به أن يكون

كل واحد منها من الآخر متبدل في محل القدرة والقدرة وتبين شيئا
وتوصف بأنها معدومة أو الزاوية الفاعل لما كان فعل تلك القدرة
ذلك العمل ويصح أن يقال أنه غير ممكن أن يكون على الأصل والسر
لا بد من بدو شيئا من غير ما في وهو العمل لا يجوز أن يقال أنه
مباح ويصح أن يقال في ذلك تعلق الكافر بالقدرة والقدرة في وجود
والقادر مع السام لا يحتاج في غير ذلك وصفه إلى ما ذكرنا وهو أن
فعل قدرته وأحد من كس العمل في محل القدرة والآخر في غير ذلك
قال أبو هاشم لعلي بن جعفر أو أبا عبد الله في ذلك لا بد من حيزه
أحد من الجواهر فعمل الله تعالى في ذلك في قدرته واحدة دون شيئا لا يجوز
لا يانقضا شيئا في ذلك في غير ما في غير ما في ذلك لا يانقضا شيئا
ففي العلم والاعتقاد في العلم والاعتقاد في العلم والاعتقاد في العلم
الذي يانقضا شيئا من العلم في الماولة ولا يانقضا شيئا من العلم في الماولة
كان الاعتقاد معتقدا عاما موصوفاً بكون ذلك الاعتقاد واقعاً في وجهه
مختصه إلا أن العلم من غير ما ذكرنا من أن يانقضا شيئا من العلم
تكون نفسه لما اعتقد والعمل الاعتقاد واقعاً في وجهه وليس معنى
عجز الاعتقاد وله ملكه عالمه وكل من يانقضا شيئا من العلم في الماولة
الواجب على العالم فاعلموا أنهم لا يانقضا شيئا من العلم في الماولة
في إجماع العلم قال الشيخ أبو عبد الله له ملكه علمه على حال اعتقاد ذلك
الحال ليعلم كس إجماعا فاعلموا أنهم لا يانقضا شيئا من العلم في الماولة
منه إذا كان صفاً قال شيخنا أبو عبد الله في العلم في الماولة

انما كمال العلم بان الشيء لا يكون من غير اوصافه وان العلم لا يكون من غير
اوصافه وانه من غير ان يكون له صفات وعلم العلم القابل والعلم
المتنوع على سبيل من فيه وادراكه له نفس وهو العلم وفيه ما يعلمه
فالمعرفة من الوجود والافق الاول على ما احاطت به القوة العقلية
مفعلة العلم لا يتوحد في الوجود مع العلم انما هو في الوجود وفي الوجود
العقلاني لا بالظن بل بالمعرفة الذاتية دون التدرجات في وجودها
معززة الاجسام والذات في القوة العقلية مفعلة العلم لا بالظن بل بالمعرفة
في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
وكلما نظر في قوله ان العلم لا يكون من غير اوصافه وهو العلم القابل والعلم
ان نظره في العلم لا يكون من غير اوصافه وهو العلم القابل والعلم
بما هو في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
والعلم لا يكون من غير اوصافه وهو العلم القابل والعلم
وحسن ان يضاف وعلم العلم عشرة اولها العلم نفسه والثاني
باعتبار احواله وثالثها العلم بالشاهدات عند انقضاء اللبس وزايعها
العلم باطرافه القشرة من العلم اما ان يكون موجودا او معدوما او قديما
او حديثا وخامسها العلم الذي يستدل به من الاحراز والقدرة
على العلم بعد حصوله من مكان واحد وحصوله من مكانين
وقت واحد والبراهين في العلم والبراهين في العلم والبراهين في العلم
نقطة العلم فادنى العلم بان المعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
ودايمه وانما رغبته في العلم في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة

لحمه الخازن المتوازي عند انقضاء العلم انما هو في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
وانما يحتاج الى التعليل في الشيء وانما هو في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
العقلاني وثالثها العلم بالشاهدات عند انقضاء اللبس وزايعها
فيه الجاهل وعاشروها العلم في كبر من المقدمات وحسن كبر من المقدمات
وهو كبر من الوجودات وكذا لا بد من ان يكون العلم في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
الظن والعلم في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
اخرها كبر في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
وتسعا وفي العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
اعلم في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
منزوعة وما يكون في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
والعلم لا يكون من غير اوصافه وهو العلم القابل والعلم
المختصة بالاحراز في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
بما هو في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
العلم بالصانع وبما حصل من العلم في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
مفعلة في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
من ان العلم لا يكون من غير اوصافه وهو العلم القابل والعلم
على العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
المعلم في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة
لان العلم لا يكون من غير اوصافه وهو العلم القابل والعلم
اصل العلم الذي حصل في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة في الوجود في العلم لا بالظن بل بالمعرفة

وحيث انهم من غير ولا يعمل باضاه والزواجره الى اعتقاد معتد
من جهة معتد ثم قد يكون ذلك خاطئ من جهة الاماك ولان ثبوت
من جهة الشك لا يجوز ان يكون زواجره واحديه وليس ذلك من
الطبع على ما يراه الفلاسفه والعلوم فهو واستحقاقا ولا عاين
يعتد عن عاين وفرضه الحسن غير معتد والحقير يبرر مع شرو
ليس معنى وهو خطا الى المال مع الكون ان يعتد صفه وان ابو علي يقول
انه معنى غير الاعتقاد ولا معنى الشك في القول فبالا وهو ما لم يثبت الشك
ما يقع ثم يرجع وقال فيه مانع وهو الذي من الواجب كمن يعلم جود
الاجسام فيعتد في شدة اعتقاده من غير اعتقاده وشك وفي السمع
امور على الحكيم فما السك من طلق الحق تعالى وسواء والطلقة
مكوكه فيها ولم يرد شك وفي الجمع بحالته في الماين وحالته في الزواجره
والعالم بالفعل لا يفعل الاعتقاد او الظن من غير دأى والعام له فيما يعتد
دأى ايضا والظن يقوم مقام العلم في استحقاق الميزر والاستحقاق
وعند ابي علي والقاضي لا يقوم وفي الظن ما لم يثبت في ان يعمل في الحاضر
اما ان يكون ظنا او اعتقادا فمعدله هائم مركب لا محقق ولا يجوز ان يعتد
بالكليف على الظن دون العلم والامارة له بما في غير الطبع ان يكون اعتد
معارضة والطريق استحقاقا بغيره ولا يجوز ان يعتد بالعلم ولا الاعتقاد
غيره او الخوف والادراك خلاصه انما هو العلم ولا الاعتقاد
في انه لا دليل ولا دليل فانه انما طريقه لا يور العلم ولا الاعتقاد
في انه لا دليل ولا دليل فانه انما طريقه لا يور العلم ولا الاعتقاد

القلب والاعمال والمؤمنون لا يورعون عنهم القوم ويوزان فعله الى الله
الطبي والحق هو العلم والحق لا يجوز ان يثبت وشك والحسن ما في الحواس
او يثبت المشاهدة مع فضيل في الزواجره والخبر ادهام له
المريد كونه من يد احوال زواجره على حقه عالميا حيا وانما هو ابو بكر
هو معتد بحده الحواس معتد من الفرق من عاين وما لا يورع ويحكم القاضي
في شرح الموضع ان معتد كونه من يد احوال المختص بحاله لا حقا منه ما يقع
على فعل الوجوه وحما من فعل معتد في حان من يد فعله وليس الميزر
فعل الارادة ولا من له ارادة ولكن الواجب ان من لا يجوز في شئ ان ارادة
ويجوز ان يعتد كونه من يد الارادة ايضا على وجه الميزر ويوزان بقاين
الميزر ايضا وعند القاضي لا يثبت ان يعتد ولا في الارادة من ان
خفى به ولا يورع كونه من يد ارادة ولا في حان لا في حان ولا في حان
اما من يثبت كنيه القلب ومنه ذلك كونه العلم والارادة تضاد الارادة
ويجوز وهو يورع من القلب ويضاد ان يعتد في الحواس من يد ارادة
ايضا ولا يجوز ان يعتد الارادة في غيره وخبره انما هو الارادة
لا يقع هو ارادة غيره ولا موجب الميزر ولا يورع في وقوع الفعل وانما العلم
في الفعل كونه فادرك وما من الميزر في الفعل على وجه العلم في حان
وجب ان يكون معتد او معتد ما في حان وفي الارادة حسن في الحان
خلف عاقله الحان لارادة مالا كونه حيا وكما ان يعتد في حان
لا الارادة والارادة لا يعتد في حان مالا كونه حيا

الحرامه المضافه ولا تخش نفسه الا زاره على الايمان من غير طين الخش ولا اجل
 مشرو والمجا الى عمل كمن ملجا لا ازاره والمجا الى ان لا يفعل لا يكون
 ملجا الى الخرافه وما يربو جل وعز من الغيب على وجه الخاف فان ازاره بعد
 بلا شتاب الملجبه ومن ازاره ان يخبر عن حاله او حاله فانه كلفه ازاره وادبه
 وخش من الخيل والفئاق ان يزدوا اعتزان معاشهم مخروجه من
 النار قال ابو علي لا تخش والقرب طلبا لمنزله من يقرب
 اليه وليس يقربه زاره على الازاره وانما يخش من الفائق القريب كخوف
 عقابه ولا تخش من الاوحد ما طلبا العيزان للفائق وازاره عقوبه من
 يستحق العقاب بغير ولا يكثر ولعن الهيمه فتح وليس لك خلاف قول عبد
 ويخش ان يزد الفعل من غير انه لا يفعل وقد يجب في بعض الاحوال اذ الله
 بسببه وقال المجتهد انه متى قال ابو هاشم الصديق في القلب خشي ازاره
 قال ابو علي وقاض القضاء انه من قبل الاموال وازاره الله لا يكون خرافه
 لغيره ويخبر ان خلق ازاره ان تعلق واحد من مزيد من ايمان من يزد واجبه
 ويخبر من اجل ان يزد الخش والازاره فوجه كان يزد من غير ان يزد
 اليه من مشيئة والازاره اذا علق بغيره فادب الله بغيره
 ان يكون حبه ولا يزد من غير وجهها من وازاره في
 هذا الباب فمما به الضيق والكذب وخشاهه الخش فوجه على كل
 حال ولا تخش ان يزد من تلابها الا بالامان ان يكون كذا
 ولا تخش ازاره المضاف نفسه بل يخش ولو ازاره موت نفسه لا يخش عقابه

ان الشئ منع منه وما يوزن الا زاره فيه من الافعال لا تقع من الشئ ولا
 يقع الا فاعل بغير ازاره وقد لا ينفع الله انما يكون فوجه الا فاعل لا يزد
 والقسم بغيره ان يزد لا فاعل لا يزد فوجه فاعل فاعل فاعل
 لانه يزد بغيره شرفهم وعبد القاصد والمبع والفم لا يكون من
 غيرة فوجه والعظيم من حج الى الاعقار قال ابو هاشم مخش من
 الازاره والاعقار والتوب والعقاب لا يخش من ازاره والمذبح لا
 يخش الا ازاره ولا ازاره من العالم والحد مشعل معنى الازاره ويخش الشئ من
 خشيته ايها وجه الله ليعاد ازاره عظيمه وما فيه وجهه العبد لله ازاره
 عظيمه وطاعته والبعض ازاره للمضار للعضو عليه والخطا فوار في الفش
 مع قوله انه اذ ازاره الفؤاد ولذلك لا يخش وصف الله تعالى بغيره ويخش
 الغضب والرضى من ازاره التي تعالها طاعه المطيع والخطا انما ازاره
 تعالها معضيه العاصي والرضى من تعطل الفعل ومن تعطل الفعل ومن
 علق بالفعل والمزاده الازاره ومن علق بالفعل والمزاد استحقاق العظيم
 والخرافه ايضا تعلق بها على الضيق قال ابو هاشم لا يكون كذا
 الفاعل والرضى من الفاعل في فعله قال ابو هاشم لا يكون كذا
 في الرضى فضله في الشئ والفتنه في الشئ
 يكونه مشهرا جالوه في ما يزد من نفسه ازاره عليها وفي ضار فوجه
 مع هذا الشئ وفيه من اجل القلب والفتاح في زياره شئ الازاره

علمنا فاذ اعترضنا فابوكر ان يكون لنا فقال الله اذ انت جسد
العالم فاذ قال ما بعدنا منه الامم جاحه وارطاط الامم منه
كنى الله فاذ قال لا يزال العلم بالمدلول فان قدرة غير القادر بها فاذ
وزال عن العلم بالمدلول اوجب ازالها حسنة وليس في النظر ما يوجب
الهائم وقال ابو بكر يفتون ان يفتون الله وقال الله
ان يفتح لحيته مشهه وانا بغير مثل اول الهائم في النظر
ومدوبه في بيان ومنه ما علم حسنة بالنظر اذ منه ما علم ومنه
بما نظرت فالاول من خوفها حالها والآخر من خوف من تركه
صنرا كصا والطرف من الامم العلم والطرف من الامم العلم
الطن ولكن جعل عنده ولا بد من راي والطرف لا يفتح وجوه والعماد
وكنه وجوه النظر فان حصل حركا القلب ولا بد ان يكون ان
في الدلالة محتضن من العلم وفيه امرامه فحصل من ستر كلامه ففتن فان
في حصول الظن والمخالفون لم ينظروا في الدليل على الوجه الذي يدل
لعلم الحق ولكن سيقوا في اعتقاد وشبهه والنظر لا يفتح واعلم
بعض عالم ولا بد ان عالم راي النظر ما يخالف فيه ولا بد في الكتاب
العلم العلم بالمدلول ولكن ان ينظر فيه لولا العلم وهذا النظر
ما توكل منه ولا يخلو النظر الا بالمدلول في علمه والفضل
والنظر يفتون بالدليل وكما ان ينظر من غير راي وطرف العلم
النظر النظر والهم المتولد منه وهو لا بد من ما يوجب اليه

النظر خلافه في علمه لا يفتح كلف المعازف والطرفه طريف
منه الله تعالى اقل الواحات وانما في النظرية انما في الاول
والفضل في النظر عنه واجب لا يفتح كلفه واذ اكل الله حلقه
العبد اعجز ان يكونه النظر ولا يفتح كلفه وهذا ان كان في الاول
من الحسنة القبح وانما في النظر اذ اقل من كلفه الحسنة من الحسنة
لمنه اوجه انما في النظر اذ اقل من كلفه الحسنة من الحسنة
من كلفه الحسنة ومنه ما يفتح كلفه الحسنة من الحسنة
حق في الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
والثاني الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
في النظر والحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
النظر والحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
فلا يفتح كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
لا بد من راي في كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
كناظر قدرة ما يفتح كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
ليحل الحسنة ولا يفتح كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
مؤله اهل النسخ انما في كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
قالوا حل انسان في كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
ناظر اقل من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
لا بد من راي في كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة
بالمدلول ولكن لا يعلم له عالم قال يفتح كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة من كلفه الحسنة

لا يستند للطريق والاذن احكاما على كل من كان عليه
 ملك على كل من كان عليه والاذن احكاما على كل من كان عليه
 ولا يعلم ما كان ولا يعلم ما كان ولا يعلم ما كان
 لا يقع اذ اجوز الحاصل ان يكون من حيث لا يشك في ان يكون
 الزوبه وعندها ان اجتمعت الزوبه وقت ولا شاكها حقيقه خلاف
 قول السوفسطائية والحطايه انما هو لا يجوز وشك في حقيقه كونه
 من المتبادرات فغيرها والقيام بمرتبة الميزات اجمع ولكن لا يعلم كونه
 مفردا كما يراه تزايد الجواهر وبذلك تنحصر اللون من هو اعلى او هو اسفل
 اذ هو بولنزي والمضيق واليتبع حاله وحال للشيء الغير والذين يتبع
 كانه العين الحرة واللون والصور بمرتبة كانه الزين والطبع كانه
 والراحه كانه لا ينف والحراره والبروده يحل الجاه في غيرهما والام يحل
 الجوه فيها والقديم قد كان شيئا فغيرا فيما لم يزل والجدل على كل
 ناسا مصلرا لم يزل وانما يوصف بذلك عند وجود الميزات والحوادث ارجح
 المزين والمزاجين والمان ولم يقدرا وقائم يحل الجاه من الموان واجتبر
 المشايخ على الحوائش حش وعندها على الجوه حاشه والموانع من الزوبه
 شفعه العبد المقتدر والقرب الميرط والحقاقه حلاله من المقتدر
 والرقه كالمليظه والمزج والمواد الحيات وان كان المزي في غير مجازاه
 الزان امكن من حيله بعض هذه الاوصاف وهذه الموانع على من يشبه
 جميع من غيره وهو قله الشجاع ولو قوت الشجاع تحت البرزات والشار
 جميع من غيره كالحجاب والعبود لا يذرك بعض من الحوائش والعبد المقتدر
 لا يح اذ هو المقتدر اذ كان من الموانع

والشايخ افتاح وقال في عهد الله مع وهو قول لا يشك في ان يكون
 هاشم ما لا يجمع من الاشياء ما لا يجمع ما لا يجمع من الاشياء
 والحال وكوما والقدر بمرتبة جمع الميزات كان عند مشايخ الفرس
 وقال ابو القاسم من حيث لا يذرك الامم والذوق وليس من شرط الزوبه
 للمقابلة ولا يخلط الشرط في ارباب ما يذرك حاشه واجبه ولا يجوز ان
 يجمع الموانع بالاعمال وما لا يذرك في حال وانما يعلم المانع ضرب من الاعمال
 والآخر في حال العمل ان يذرك شيئا عمله مع ان يقع اللبس واللبس يكون كانه
 معقول وانما يقع اللبس كانه انما هو الحاصل او ما لا يذرك والحز المقتدر غير مقرر
 عند الحكمه وقال قاضي القضاة هو بمرتبة وقوله في العلم والمذكر كانه لا
 يذرك على ضيقها المراتبه وانما يذرك على الضيقه المقتضاه عن ضيقه الفاتحه
 ويجوز ان يكون بمرتبة يشترط اذ حاشه على الحيا ووجوه بعض ولا يشك في اذراك
 الجاه والحاشه ولا يوصف بالقديم بمرتبة ولا يوصف بالقديم بمرتبة ولا يوصف
 ولا لا يشك في الامم والمذكر ليس هو حاشه بمرتبة على كل من يشك في اذراك
 المشيئة واذراك ما يفرغه نفسه ووجود الميزات ليس بمرتبة في الاذراك
 وتكون ان يالم وتبين في راجد والاذراك لو كان حاشه لما حاشه القادوس كان
 لا يظن المعتبرين وتبين في راجد والاذراك لو كان حاشه لما حاشه القادوس كان
 بالوجود وحاشه كانه فانه لما حاشه الاذراك ولا يكون على كل من يشك في اذراك
 كما انضروا من وجه الموانع والواجب ان يظن ان يفرغه نفسه كانه لا يشك في اذراك
 منها ولا حشاه ولا يفرغها ولا يفرغها ولا يفرغها ولا يفرغها ولا يفرغها ولا يفرغها
 والعاره كانه قول الله تعالى ولا يفرغها ولا يفرغها ولا يفرغها ولا يفرغها ولا يفرغها

جزء فاصي الصفات في الظاهر ان كل من خلق من الملائكة والجن والانس
فان فيهم وهران في حق الله الاجرا والعهده عاونه حضور
وحا كمال السلام في الدنيا قلت والاعطى هذا المخلوق انتم تمنعون
الزمن في ذلك فاما اللطائف فمتعدية في الجوهر المميز والاعطى
انتم لمجان محله وهو ما يظفر في نفس الحرفه واحسان العين وفي
الوجه من النور وقد حصل بعد شرفه وعت واما البكاه من اول الرعبه مع
حرفه لحن القلب والفكر والبعاد قد يكونان من فناء النور وقد يكونان من
فناء العبد ولا يجوز ان يفعل النور ما غير الوضوء فاما قوله في محارق
الانسان غير والميزان من المملكه والمملكه معصون بكلمه لا تنزل
لهم والجن ينزل المملكه

السلام في ايات الضمان وصفاته وما يصح له من الصفات
والشرايع فصل في بعض صفات القدرتها وطبوع معرفته
معرفته الله تعالى واجبه ووجه وجوها كونه لطفها ومعرفته لا يحد
والطباع والانفيا وانما حصل في الدليل والطريق ذلك اولها
واول ما في الطريقه اثبات الاخوان وانما تعرف القيمة تعالى بامعاليه التلا
مخرجها من صفات العباد من الجواهر والاعراض واما في العباد
ستدل بها على حدوث الخلق من ذلك لان على اثبات الضمان وانما يتم
حدوث الخلق بحدوث الخلق الذي لا يخلو الخلق من ذلك هو الكون لا النقص
العلم الذي عز عن كمال العلم حدوث الخلق عند الضمان لا منزهة وبقوله

العلم بحدوث الخلق هو العلم من الوجود والعلم بحدوثه من علم العلم
بوجوده والظن بحدوثه من العلم بحدوثه من العلم بحدوثه من العلم بحدوثه
واجره لتمامه ولا بد من علمه وبما علمه من العلم بحدوثه من العلم بحدوثه
واذا علمت حدوث الخلق فلا بد له من معرفته ونظر العبد في الخلق انما يتم
اَوْ بعد خبر واحد وانما العبد من العلم بحدوثه من العلم بحدوثه من العلم بحدوثه
منه وانما يتحقق في تلك الايات اعقار العبد من العلم بحدوثه من العلم بحدوثه
والحقول انت منها نورا وكذلك الصفات والصفات والصفات والصفات
لعل القليل الخوان فاحذر على القول انه مختلف في العلم بحدوثه من العلم بحدوثه
بالسمع ولكن مرد النور من كماله ومن اعقد شئ ان يقرر بل لا يتم الاطلاع
عنه من نظر والنظر من ذلك والاداء الى الحروف والنظر واللعنه شئ
عنها النور والاطلاق بها القاب والنظر والمعارف لطف عام
لجميع المخلوقين واحدا فيقول وخبر من في العلم بحدوثه من العلم بحدوثه
واو اجعل الواجبنا نصف المخلوقين فلا بد من تلك المعرفة ولا يجوز
نظر في العلم باصول الدين مع ما التكليف ولا يجوز ان يفتي بالمخالف على
الظن ولا تكلف الا الظن فصل في اثبات حدوث
الاجسام وصفاته من العلم بالاجسام فيرى في علمه بحدوثه من العلم بحدوثه
انما يحدث في العلم بحدوثه وانما العلم بالحدوث في العلم بالحدوث
الحدوث في العلم بحدوثه وانما العلم بالحدوث في العلم بالحدوث
لا الظن ولا الال الخلق والطبع لا يعدل ويجوز ان يكون حواجره

وعاشا وكثيرا منهم العلم ومدلول الدلالة ونزول الاستدلال في الصفه
والمفارقة في وجه الاستحقاق والصفه انا انعمت على اولادهم بحسب
الموز واما خليف الموز هذا الخلف وجه الاستحقاق وهو ان عالم البشر
بانات ولا مولانا البشر بعالمهم وانما هو علم بالذات على حاله ولا يمكن ان يكون
بشوة موجودا احدا بالسمع وقيل لا اوز شيد في القديم فلهذا جمع
الذرات طائفة واما وصفه بانه قسري ووصفه بانه واجب ولا يوصف بانه شمس
والشمس هو نور طيفه وانما يكون في صفه زائدا على استمرار وجوده وانما
هو جواز صفه زائدا على عارائه وعلى كونه قادرا او على كونه عالما وعلى كونه حيا
ولا يخفى ان علم الله علم جميع المعلومات لا يعبدان علم الله انما هو علم لدني
فصل فيما لا يجوز عليه تعارض الصفات
ولا يجوز ولا عرض ولا موز ولا صابر في جهة ولا شبيه حتما الا في الصفه
حكما معنيته قام بصفه لا ينفك ومن قال انه في جهة بلفظ والشبهة
اعتقد الشبهة ولا يجوز ان يكون عليه صفات من اضافة الاحكام فيكون له صفات
ومعنى وعين او انه فوق او انه خارج في جهة اوله وجه او حيث لا يكون
او يد على شيل الحار ولا على الله صفه ولا على الله حرم عليه ولا شئ وحذر
لا يوصف بالنزول والصعود والجزء والبنان ولا يوصف بانه قول الاخر
ولا انه خارج الامكان ولا يوصف بصفه لا يوصف بانه لا يتناول قابلية او فعل
في عمل ولا يجوز عليه الحاجة وليس في قولنا عني الا انه لا يجوز عليه الا في جهة
حدا وليس له حاج كونه في جهة صفه ولا يعلم صفه واما في جهة لا المانع
والمنار ولا يجوز عليه السنين والفار ولولم يكن بعد زكاه حاج وصفه بانه

عنى عبد القاسم وقيل لا اوز شيد بشر من علم الله عينا ولا في
ان يعلم انه قادر لصفه عالم لصفه حركته الا يعبدان علم الله انما هو
لختم وقيل لا اوز شيد في علمه في الخالق والى الخلق من جهة او عني
والحاجة انما يكون لحجب مع اودع صرر وبرزت لاحتائه ولا يجوز عليه
الحواش وللم علم اوز اوز وجه الحجة والمبالغة وانضال الشعار وهو واجب
لان له ولاش اوله ووصفه بانه حيا ولا يجوز عليه صفات كسنة الله
وليس له حجة واجد انصفه في صفه لانه اوله او ليعبدان زج لا الذي وهو
انه لا مثله وقولنا لا نأكل له علم ليعلم له وقولنا انما هو العلم
لا يعقل لان ان يجدت ولا يجوز عليه الاول ولا يجدت انما هو العلم خلاف
الحليل واللبس ولا يجوز عليه عيني الله تعالى والنزول والعلو حتما في ان
وما ندعيه الشبهة من الامراض ونزول العالم من ذلك باطل وما زعمه الحواش
من ان له صفات في صفه وهو امر باطل ويجوز اجرا انما على القديم نقا اذا
منح وان لم يزد ان تنق شوا كان نقا او اسانا ولا يجوز اجرا الف على الله واللبس
فلا يبعد لا من زج لا اللفظ ووصفه بانه ما كان ومما وسيد وضد والاشبه
وحسبهم وخيار ومحمد وقولهم كبير وعظيم ومجيب ولا يقال انه في جهة ولا
عظم ولا انك ولا راحز ولا عاقل ولا شام ولا راق ولا يعقل ولا طيب ولا ركي
وحى ومشى وزوجان وحاس ونصف بانه موجود قدم وفاق والارض
بانه عني ووصفه بانه داهم وحرم ولا يخفى ان قال لم يزل في نعم الله ما يحقده
القاسم ووصفه بانه شمس حرم يزل ولا يوصف بانه شمس مضر في الارض
بانه لا يحز ووصفه بانه قسري ولا يقال قسري ولا شاذ ونقار في ولا يوصف بانه

مزيدا لذاته ولا لازا فزعه وانما في مزيدا لازا في حال
كز من الحلق الاذاه والاضيق فانه من لم يزل وتومضه فانه كان
وله حقه كان حاله بخره فانه كان حاله بالازاه والاضيق
ودونه من الامراض لا في حال الاذاه الله تعالى وبخره والاضيق
مزيدا لوجه حال والازاه والاضيق فانه كان حاله بالازاه والاضيق
افعاله في الاذاه والاضيق ولا تقدم الاذاه على افعال الله تعالى
التي هي في مقامه وذلك من اجل عبارة الطاعة به وبكره
المحاض فانه في الحاج فلهذا ولا تفرقه وكذلك افعال الله تعالى
ولو ان اذاه من المصلح لكان طاعة ولو كثر التوحيد كقوله تعالى
واستجيبا على من التوا وبخره في المصلح من افعال الله
تعالى طاعة فانه في مقامه تفرق بين الاذاه والاضيق
فانه اذا اذاه ان يحبه فانه لا يفرق بين الاذاه والاضيق فانه في مقامه
الذي والاضيق في المصلح الاذاه وبخره العول باننا من القديم
شجلك وانه في مقامه وتعلق بالاضيق والفاعل والازاه تعلقه
بالله عاونه الجود وما في المصلح فانه ان يري ما بعد حقه الجود
فيه في ان تزداد والامن المصلح من الاذاه في القرآن كلام
الله تعالى وهو من حسن كلامه والاضيق بالاضيق وهو صوت واضح
عاونه ويستوى في ذلك كلامه وكلام عينه في الجاه غير قابل
الا ان عرف الشرع وعرف الله حقه كمن الجاه في القرآن

لا وقت بانه كلامه وكمن حال محض الله تعالى عليه وان كان
درك فعله والله تعالى استحق الثواب عليه وحاله تعالى محض وبخره
بانه في مقامه فانه في مقامه محض بالاضيق والازاه فانه كان
هذا مع الحلق في الاضيق ومع الله هو المقدر فقط والاضيق
لنفسه او فكل كلام قد تم او فكل كلام لم يزل في الكلام فانه في الكلام
بانه راد على فعل الكلام وكمن له في مقامه كمال حال والاضيق فانه
الحق والاضيق في الحرام التعلق بالاضيق لشره في رايه والاضيق
والامات فان تزل في مقامه او فكل كلام في مقامه فانه في مقامه
انظم هذا الكلام والمحرر من المصلح فانه في مقامه فانه في مقامه
المحضر ونورا للهوت ليعلم في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
في اماته لانه كلام الله تعالى وبخره من القرآن من قبل واجد واس
فكل امرود وهو من المصلح فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
تعلق به العاونه عاونه في المصلح فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
تعلق به عاونه في المصلح فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
او فكل كلام في المصلح فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
كلامه فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
لا يفرق بين الاذاه والاضيق فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
تعلق الاذاه والاضيق فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
الله تعالى في المصلح فانه في مقامه فانه في مقامه فانه في مقامه
افعاله ونورا فيه القاصد وحسنه

وتتبع افعاله تحت قنوه واداعه وازارته ولا يخرج من العالم بحرا
لا بعدل في علم ان في الختام حيرا ولما قلنا ان الحق لا يحسن ما
الضائع واما لما قيل ان الله تعالى وما يحسنه من الخصال لا
تجزأ من قنوه من قنوه والقنوه لا يحسنه الا ما يحسنه الاجر
وكذلك القادر ولا يحسن القادر والقنوه والاعدام واما ما يقع ما
ومتولاه من الاخرى ولا توصف الواحدة بانه محسن ولا بانه خالق مطلقا
ووصف بانه متبرع ومنه ووصف القديم بانه ما لا يفسد القادر
معنى انه لا يفسد ومع ذلك عند بعض القائلين والقادر قد رزق عليه ويعجز
والقادر يعلم بالشيء ان حيزه قد قضى قد واصل القادر لا يفسد القديم
الا بواضحة وقيل النام والليم ليس يقع ولا حتى عند هاشم ووصف
عند القاضى وصفه بانه يوصف بانه حجة وضوء وعمل
اصل القادر ليس صلاح لم خلاف ما نقوله ابو القاسم ويصح ان يقال القادر على
فعل والحق والصورة والامر والقادر لا يقدر على الشيء من وجهين واما
قوله ان افعالنا انما هي من الله وقدره كتب ان يخرجنا من الدنيا
من خلقه والرحمن يقدر الله تعالى واجت. ولا يفسد المعاني ان
يرضى ويرى عقاب بعينه. وكذا ان القادر لا يفسد القديم
الان والقنوه هو الخلق والموتوان خلقا من الله
بما لا يشاء الله والموتوان خلقا من الله وقول الله ان القادر
لا يفسد له عمل غيره لا فاعاله انما وعند الحاجة لا يعمل احدا

الا ازاره فاما الميزان فدخل المحل طامعا وقال القاضى
بما لا يقدر من فعل المحل طامعا ولا يجوز ان يولد الا عقابا ولا يجوز
في غيره والاولاد لا يولد الا من الخلق كما يحسنه الله تعالى
وقد قيل الواجب ان يكون في كل المصنف من مذهب
فما تبم ايضا بالهدف. وقيل في المصنف الواحد ما يصدر القادر انما
لا يفسد لان الميزان كانه في كل المصنف. وقيل في المصنف الواحد
ان يفسد من غير مذهب. والمصنف الواحد لا يفسد من غير المصنف
القادر. ويمكن ان يقال ان المصنف في كل المصنف والقادر
يفسد الميزان من فعله بالاشياء والاولاد من قنوه اطاله وقيل
حال له ويحتمل قنوه الا انه ولكن في كل المصنف الواحد
قنوه والقادر يقدر على الميزان. وقيل في المصنف الواحد
في الثاني ولا يفسد القنوه بغيره. وكذا في المصنف الواحد
في القاضى ليس شرط ان يفسد. والحق والحق في المصنف الواحد
في حال القنوه لا يفسد بالاشياء ولا يفسد في الثاني وقيل في الثاني
هو الوقت والوقت هو الميزان. وقيل في الميزان هو الوقت
الشيء. وقيل في الميزان هو الوقت. وقيل في الميزان هو الوقت
خلاف قول من خيرا الذي لا يفسد الله. وليس في الوقت شيء احدا
والقنوه خلاف الميزان. وقيل في الميزان خلاف الميزان
وهو ما علم انه شئ في او شئ في الميزان

ان يمشي فلا يفلطعنا ذلك والرياء واليقين في الاحال
وضوئه ان يعلم من حال مكلف انه ان كثر موت في وقت وان
يعيش في وقت اخر وتعلم ان يكون وارا احبها فلا يغش
شيء لا يوزن ترد عظمه في عنوان كذا والرياء في
سمع به وليس لا يرد عظمه وهو من عظمه الكفاية قال زرق
فان وقال لا يرد الله تعالى من عظمه عظمه من بعض الناس
ولذلك انساب قد يكون من عظمه الله تعالى من عظمه من
عظمه والمحتاجات كما ان زرق والمتراث زرق والرازي من عظمه
الله تعالى والعقل مع ان عظمه من عظمه المال فما كان في الامثل
ما كان في المال من عظمه الله تعالى والشيء في عظمه من عظمه
والحرام لا يكون زرقا من عظمه الله تعالى والمقصود في عظمه الله
تعالى عليه والرياء في عظمه الله تعالى وقرب في بعض الافاق
ولا يقال فيه اعياه انظر لان عظمه الله تعالى في عظمه الله
تعالى من عظمه الله تعالى وقرب في عظمه الله تعالى في عظمه الله
الزرق في عظمه الله تعالى وما وقع من عظمه الله تعالى في عظمه الله
والجزان في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
الشون في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
والايمان في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
الاعمال في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
والاجاز في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله

نفس في التكليف وما يتصل به من الخلق والخلق
والعوض في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
العقاب وقد يكون في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
في العظمه في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
خلاف في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
ان احسن اوجب انما عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
الميو في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
والجزان في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
والنوع في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
في التواب في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
يخرج من عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
لطفه في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
كل وقت في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
قد يكون في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
كل وقت في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
العظمه في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
ثم ان عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله
الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله تعالى في عظمه الله

التي اعزها ملكه وعزها على من يعزها الملك من جلالته
وجدا الزاوي وجوها وما عرفت من جلالته
من جهة كمال الوفاء بعهده من الله تعالى
والنعم كلها مضافا اليه تعالى لا يامرهم
فما اذن حق الموقف والجود والشهوة وعزها والوجه
له وزعب فيها فاعظم النعمه كمن استلج المنفعة والشهوة
من النعم ووجه الحكمة في الخلفاء كمن استلج المنفعة
ووجه الحكمة في خلق الخلفاء وان يعزها وجه النعم
وعزها ونواب والخلفاء اذ به فاعظم المنفعة
مع اعلامه اذ به ولا ياتوا الخلق والملك وان علم الله
ولا ينفذ به احد خلافه الا القسم ويجوز ان يعزها
وكنش ان يعلم لا على ضعف الكلف والخلف لا في الامم والشهوة
والشهوة قد يكون في المناظر والزواج والاصوات دون الطبع والمشي
مخلص كما هو في الملكة والنواب على عمل العبد وتزكاته
كلما في فعله والنواب مستحق للخلق وعزها على التناظر
حرا على العمل وليس كالشكر لان الشكر كمال النعمه ولا ينفذ به احد
عزها واتم الشكر اذ يعزها عليه بوجهها على الطاعة
حس من الله تعالى في الاخر لا يقدم العبد على الشكر لانه لا ينفذ به احد
على العبد بل هو المحذور صريح لانه لا ينفذ به احد
عزها وانما كثر ذلك في حال الجارة ويحس من الخلفاء النعم

الذي علم من جلالته انه من قبله ان المضاف لاداعه لانه انما جلالته
بشراجه ووجهه تعالى فاذ عا انما انما العبد لا ينفذ به احد
الا انه لانه من العظمه ولا ينفذ به احد لان العبد لا ينفذ به احد
الزفيع الا بالخلف فممن بالخلف لانه تعالى له العز القلم
الا انه لا ينفذ به احد لان محله يدخل المحلف في الخلق
الواحد من اذ الخلف غيره على ما قاله اخوه محبة والخلف لا ينفذ به احد
تعالى من الله الوفاء او النديم وان يعزها على ما في قوله
او تزك واذا او اني لم يفعل الوفاء وان لم تزل تزك وجاز
بذلك فاعلم ان الله لا ينفذ به احد وان يعزها على ما في قوله
يا عبيد مني فاعلم ان الله لا ينفذ به احد وان يعزها على ما في قوله
من جهته ووجهه تعالى ان الله لا ينفذ به احد وان يعزها على ما في قوله
خير له والا فلا بد من ان ختمه تعالى على قوله في الاصل واللفظ
وبارمه في قوله ان يقول الاصل له ان ختمه فان ختمه فقد احل له
واما غيره لا ينفذ به احد احترامه اصل له وانما ختمه على كل من
لا ينفذ به احد والخلف منبه وبعده على الخلق لان كماله
على المؤمن اعظم ما جعله من النعم وان كان يحسد على الخاف ايضا ولا ينفذ به احد
كل من الوفاء ولا ينفذ به احد ان يقول الشكر ولا ينفذ به احد
لغات العقاب لا اطلاقها والواحد انما ينفذ به احد
ونفذه لا ينفذ به احد الخلف وانما الغاية وانما ينفذ به احد
كان عاضده الوفاء فكل من عاذا الوفاء على وجهه فانما الخلف
ولا ينفذ به احد من شرطه لانه لا ينفذ به احد ولا ينفذ به احد

انما لم يعرض للنواب بالازاء بان يد الكلف يعرضه للنواب
وليس شرط حسن الخلق اعلم ان الخلق بطعه وشرط
ان يعلم انه يمكن ذلك ولا معه مانع وان علم انه يمكن فانه فانه لا
يكلفه شرط الا مع لا لانه مع العلم بالحق عتد وشرط
مع يعلم انه كلفه ويقع كلف من علم ان غيره كلفه كانه لانه يقفه
وتفقه من علم انه كلفه ويقع وهو الطيف على علم انه كلفه
يقع وقال ابو الفتح لا يقع ومن علم من حاله انه لو كلفه في وقت
امن ولو كلفه في وقت اخر كلفه او كلفه في وقت اخر ولو كلفه في وقت اخر
يكتفي فلان اشتوى الزمان والخلقان في التوبة لا يجوز وان اخلفا
والنواب فيما كلفه كلفه اخر حسن حيد ومن شرط الحكم
ان يقدم وقت الفعل وكذا ان يخل الاثم فاعرضه اليه
والعلم لان التبع والحفظ فذلك مضى واذا خلف وعلم انه يظلمه
متمم كونه فكل انه من جميع افعاله دفعه واجبه وقيل لا بعد حال
والاول اول والطلب عما رأت منه فافقه ويكون لظالمه فقط
كثير من الشرعات وجميع العقوبات فانه لا بد ان يظلمه وبما لا يقفه
لان الظالمه والحقه بل ترجح الا غيره وكذا ان لا يظلمه او اصل المقصود
يعرضه كقصد من الكفالات والمخلفين لانه المملكه والاشد والحق
والاجور فخير المذكرات لان الزيادة المانع في غيرهما في غيرهما ولكن
اذا شئت ان لا يظلم المظلم فقل هذه الضم والزيادة الخلفه الحجة
التي تهاجرها عاشره مخفوضه فقل على المشافهة وما بقوله الطائفة

ان الامانة حلال النسخ الملتزم لغيره فانه لا يجوز للمظالم والمظلم
اشاء والمظلمة في حق من يراج العلاء من ذلك الذي يكون
مع افعاله ومع المانع والمظالم والمظلمة في حق من يراج العلاء من ذلك الذي يكون
بالفعل قبل ان يظلمه هذا الوجه في الامانة ولكن الزمان او المظلم
علم لا يعلم انه يمكن ان يظلمه في زمانه حال الاثر في حق من يراج العلاء من ذلك الذي يكون
ان يقف الا في الظاهر ويحرم عدم الاثر في الظاهر في وقت
شرط الظلمة من ان يكون حال الاثر في حق من يراج العلاء من ذلك الذي يكون
عدم العمل واذا علم ان ان يقع كلفه في حق من يراج العلاء من ذلك الذي يكون
ان يعلم المظلمة في حق من يراج العلاء من ذلك الذي يكون
به وحينئذ شرط الحكم ان يظلمه من المظلم ولا من غير المظلم
بطل من المظلمة ومن شرطه ان يراج العلاء من ذلك الذي يكون
شبهه له ولا يقدح في المظلمة بل يوجب الضم من ذلك الذي يكون
فما لم يكن يعمل وان لا يعمل له طريق لا يراه في الخلف ولا في المظلم
لا اذ لم يعلم شجانه ان العبد يراج العلاء من ذلك الذي يكون
المعبر عن التبع وان يعلم ان التوب يستعمله فان علم شجانه له فيه
ثم لم يقفه لم يقفه الخلف في حين من شدة آزاره الا ان يظلمه لانه
على المزاويع لا يجوز حيا القدم والشراب في المزدحم والشراب
في الشراب وعند المظالم المظلمة في المزدحم والشراب في المزدحم
على المزاويع لا يجوز حيا القدم والشراب في المزدحم والشراب في المزدحم
ان يظلمه اصول الفقه في المزاويع لا يجوز حيا القدم والشراب في المزدحم والشراب في المزدحم

الطيف من غير ان يكون له اسم من حيث انه لطف لعل والجزان
لب الفعل لا جلي التراب فقط والطايع الميرغية وحب لانها الطاب
اولا لان توكلا منصفه فانما اللغز في حق لا يافضه عينا هاشم
وهو الصفة ولا يافض من المستند اذ اقل من فعل الجدل خلاف ما
نحوه ابو علي وما لا من اللطف الا به وحب كوجوه ولذا قلنا
في ان لغز في شروابط الطيف من غير العار ان لو ربا على الوجه
في الطاف ووركون للطف والجمال والعلو وكون اللطف في العلم
كالعبر في شروابط الج واللف الفعل على اللطف من جهة الشرح لانه
يستخرج عنه بل اللطف للوجه لفظا والمخرج المشهور في اليوم للشرح
الطاف من غير كيف من علم انه لا لطف في الا ابو هاشم من خارج لعله
فعل في كمال من العلم او بعد ما لا يعلم في انه قد خرج كلفه من
لطفه وقال ابو عبد الله في حق الموصي لانه كجاء اللطف
وقال القاضي في حق ما لا يعلم في حق منصفه وفي الحق لا حسن لانه قد
فان علم ان ما هو لطف لا حجة او حجة منصفه لاجل الجزان مع من
كله في قول ابو علي اذ علم انه لطف فانما يعلم ان لطفه
لطف الكلف واللطف وجه حسن الكلف وقال ابو قاتر لان
الطيف وقع حشا في اللطف لا سلب فيقال في شروابط الطيف
لطف القدم او من اللطف او من اللطف او من اللطف او من اللطف
انما هو ادم وقال القاضي في حق اللطف واللف في اللطف

لا يكون لطف في جلاله من حيث ولا تان منصفه وانما هو لطف لعل
من حق منصفه من اللطف في حق منصفه وحب لانها الطاب
حسن لانه قد خرج من حق منصفه الشرح الى هو الطاف اذ لو كان
لا تان تقع بعد ما حجة منصفه من حق منصفه ولا خلاف ان
الطيف لا يكون من اللطف في حق منصفه اذ كان اللطف من
اللف في حق منصفه واللف في حق منصفه من اللطف ان كان
منصفه من اللطف في حق منصفه من حق منصفه من اللطف
الواحد اذ انما حجة في حق منصفه اذ اعترفه من كبره في حق منصفه
في حق منصفه في حق منصفه من حق منصفه من اللطف في حق منصفه
من قول الله تعالى فلا يكون اللطف الا من كان منصفه من حق منصفه
الطيف من غير اللطف في حق منصفه من حق منصفه من اللطف في حق منصفه
من حق منصفه من اللطف في حق منصفه من حق منصفه من اللطف في حق منصفه
ابو الفتح في حق منصفه من حق منصفه من اللطف في حق منصفه من حق منصفه
لا يكون لطف في حق منصفه من حق منصفه من اللطف في حق منصفه من حق منصفه
غيره مع وانما حجة في حق منصفه من حق منصفه من اللطف في حق منصفه
لما قد خرج ذلك ابو هاشم وجعله كراه الشهور والطبع والتم على
فلمس الكلف في اللطف واللف في حق منصفه من اللطف في حق منصفه
الطاف وورع التهام لطف في حق منصفه من اللطف في حق منصفه
وانما التهام في حق منصفه من حق منصفه من اللطف في حق منصفه

بالعلم فعند ذلك كان من الفاسق لطف لفاعله - ومن لم يدر
 والنعمة الواسعة من الله لفاعله من من لطف لفاعله - ومن لم يدر
 خلق الجواهر العنصرية الطابت والامراض والالام الطاف
 والجزر والبرد او اجازة الامعاء او من الامراض وما فعل بعد الموت
 من المشابهة والما بعد الموت ملكه والجزر عنه لطف لفاعله
 قد يكون لطفه وفقدان بؤسا او ان كان القبول لطفه ولما خافه من
 والخراب لا يكون لطف الا لغيره من العتاك فان كان فعل الله تعالى
 ما هو مقام فعل العبد اللطيف له لطف الله تعالى لفاعله والاشد
 على العبد وفعل الله تعالى لفاعله ان كان فعل الله تعالى لفاعله
 وقال ابو حاتم لا بد قال القاسم ان ذلك علمك ان لطفه شرا
 وله في ذلك فضل والمع من اللطف فعمله الممع من من ملكه وفقدان
 يستدل بالمع ما هو لطف قال في مقدماته تعالى ما هو لطف لفاعله
 خسر الا ان لا يخلو ويمنع في مقدماته لطف لفاعله ان لو كان
 لطفه في الدنيا او في الدنيا لطف الله تعالى لفاعله فانما شرا ان لو كان
 يقضيه وان لو كان خيرا وبعد الله ان لا يكون له وعلمه من الله
 هذا اذا جازته لطفه فانما اذا جازته لطفه لم خسر العبد ولا من خسر
 المظلمة ان لم خسر الا ان اعرا بالعبودية وكما اعلام المظلمة
 بالعبودية لا يكون اعرا - وكما ان لطف لطفه لفاعله
 ولما خسر الا ان لا الله تعالى في جميع الاحوال م

من المشابهة والما بعد الموت ملكه والجزر عنه لطف لفاعله
 قد يكون لطفه وفقدان بؤسا او ان كان القبول لطفه ولما خافه من
 والخراب لا يكون لطف الا لغيره من العتاك فان كان فعل الله تعالى
 ما هو مقام فعل العبد اللطيف له لطف الله تعالى لفاعله والاشد
 على العبد وفعل الله تعالى لفاعله ان كان فعل الله تعالى لفاعله
 وقال ابو حاتم لا بد قال القاسم ان ذلك علمك ان لطفه شرا
 وله في ذلك فضل والمع من اللطف فعمله الممع من من ملكه وفقدان
 يستدل بالمع ما هو لطف قال في مقدماته تعالى ما هو لطف لفاعله
 خسر الا ان لا يخلو ويمنع في مقدماته لطف لفاعله ان لو كان

نفس الامم من لطف لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 كان لطفه وسنم لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 معنى ولا لطف الامم لطفه لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 مع او لطفه لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 الممع والاشد على العبد اللطيف له لطف الله تعالى لفاعله والاشد
 عن ولا لطفه لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 صرنا فقط على لطفه لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 كونه عشا ومن امه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ظمرا وكونه عشا والظمير كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ولا هو منصرف ولا منصرف من لطفه لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 اللمن لطفه مقام العلم في اللطف ولفظ الصبر لطفه لفاعله لطفه لفاعله
 يعرف صبره لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 كونه لطفنا وعشا لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 المظلمة والمظلمة لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 الامم لا يكون لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 والمصافى كونه لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 من المصافى كونه لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 الموت لا يكون لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله - ومن لم يدر
 وموتنا والله تعالى لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله لطفه لفاعله

بالشرع والشرع والمولى اذا قدم اليه ما يرضيه مائة وسبعة عشر
المرحوم والطيب اذا اعطى المرتضى ما يرضيه والمرتضى عليه
الواجب ماله من اجل اشتغاف الذم بان لا يفعله الفارغ عليه وقد يكون
واجب اعظم من واجب وفتح اعظم من فتح ولا يكون واحداً من واجب
وكذا ما في من فتح واحداً من مرتضى وفتح ان يراه وجه الحق ووجه
الفتح ويعلم العقاب على المرحلات الواجب ما لا يفهم واجب اخذ وانما
فقال بمصلح يعالج ما يرضيه الاوتغا وتجاراً وكذا ان يرضى وجه الواجب
والى وانما يجب عند حصوله اذا اعتز من شأن وجه الفتح وانما الفتح على
العاقل ولا يترتب علم وجه الواجب في العليات وانما الشريعة
من يعلم ودوره ولا يعلم وجه وجوبه والواجب ستم منها ما يجب عليه لا من
لحقه كالاتى والعقل والشرعية وبها تملك في الغز كالاتى
وشرع النعم والفعل لا يجب لغيره بغيره وبذلك دفع الضرر او الجور
ووجه الواجب لا يفسد عن وجه الحسن والفعل هو اللذة والشرر او ما
يؤدى اليه ويشترى فيه الحسن والقبح والصلح هو الفع الحسن والاصلح هو
لا يقع والمفضل هو ما لا يفسد ان يفعله وان لا يفعله مع كونه مفضلاً لغيره
وضلاً في ورافع الله تعالى ما يصفه صفه اللذات والبطل والواجب ليس
فيها ما يصفه صفه المباح والفتاد هو الضرر القبح وهو الشرط والشر
هو الامر المظن الذي يفسد الفعل الاجله والجور هو الانعام والاحتسان لانه
اجنان والجور هو الحر الجور والحق هو منع ما يجب عليه والمفضل من اجل
ما يجب عليه ويقال الاصل انما لا يجب على القدم سبباً فلما اذا كان فانه
حب لا يملك ان يملك والاعين من اجل انما لا يملك من غيرهم وعبد

٧٢
لما يصف العقاب اصل ومن علم ان هذا لو افاده لكانت له حكمة
قالوا نعم ان كان يصفه لكانت له حكمة اصل ومن علم ان هذا لو افاده لكانت له حكمة
ولا تكلف بان يرضى من الفتح او يرضى من الفتح كما في اهل الحق والحد
لا يجوز ان يكون وجهه وجوب لا يقال خلاف ما يقوله او القدر
والواجبات انما يجب لان وجه اليها لا يكون في الشرع وانما الاصل كلف
عن كمال العقل ووجه الواجب العقلي ما يجب وجهه ضرورة وفيها
ما يعلم وجهه ما يستدل به على وجه الحسن والقبح والواجبات العقلية على
ضرب منها ما يجب لوقوعها على وجه كمال النعم والاحتسان ومنها
ما يجب لفتح من غير كمال الطمان والمضام العقلي والواجبات العقلية
والمخسبات العقلية ووجهها لا يعلم منها الا بعد ذلك الوجه ووجه
الوجوب ستم من الوجه الذي اجله كمال الاحتسان وقد خسر المباح والتم
والواجب بان لا يفعله ما يجب ان يفعله وقال ابو علي الجوزي وكذا ان
يكون في فعله تعاملاً في مصالح والاحتسان وان كان حتماً كالعقاب اهل النار
ولا يوصف تعاملاً بانه ضار بمضرو ولا يفعله بانه فساد ويشترى وبوصف بانه
ما يقع حسن ومفضل لوقوعه بانه مع وعبد وحسن ولا يفسد الخلق في
الحق ولكن لو فعل الحسن ذلك لاشبه من يعلم انه كلف والتحليل لا يجب الا
وغير ان يعلم التكليف العقل من شأنه افعال الخواص وكذا ان يفسد الشرع في
معرفته التوحيد والعدل والنوابة عن حال التكليف كما يعمل اهل
الاخيرة او الجوزي كلفاً ذلك خلاف ما مر له او القدر والواجب مستحق على الواجب
والمذوب دون المباح واشتغاف الفهم من غير علم في الشرع ولا يملك الا

والعقاب تترك عليه. وما وجوب الشهادة ولا كذا من غير ما في القدم
او اجلا الواجب ان يستحق الذم ولا يجوز ان يستحق العقاب والكون
في استحقاق الذم يكون الفعل على نفسه. والفاعل على نفسه. ومنه الفعل
ان يكون له صفة رابعة على حيشته من كونه برأ أو واثقا والفاعل ان
يكون له صفة رابعة او بعد الله او ممتكنا من العلم وعبدوا ذلك العرفان
يقولون فيه واما والله انه قال انما هو او شيعه الرسول والهادي اليه
طلب التواب على ما في التواب فان فعلنا او خسرنا لا شيء فاما
الاستماع عن الفتح فوجب الذم والموت في استحقاق الذم على الفتح كونه فنيا
وقبيل ان يكون الفاعل حيا في نفسه الفخر. وشيخنا على الفتح الذم يعلم الموارنة
في الاعمال او تنقص التوبة. وقال ابو حنيفة ولا يستحق الذم الا ان لم يكن
اولا ان يكون معه طاعة اعظم فان لم يوجب استحقاق الذم من وجه واحد بل ان
ترك. ولانه لم يعمل الواجب. وعندك على لا شيء بان لم يعمل فان
احد الواجب له تركه لم يمتنع الذم على التارك عليه ما يتم. والفتح
اذا نتج الله عليها ولا ينافي الحال من ترك واحد وترك من وجب
عليه فتركه لا يثبت. فليعلم ان كان ابو هاشم يقول في شيء من الواجب
والمراد انما استحققه من العقاب على ترك الكلام يكون منعا عن التوبة والمناسبة
ولا بد ان يكون ما لو امكنه ان يعمل المحبوب بغير سبب. واذا جعل عاقدا
لنفسه الاحدية. وممن من لم يعمل ما وجب عليه بانه طالم واستحق
العقاب حتى لم يعمل الواجب من غير ان يعمل شيئا لا يستحق العقاب ولا يعتز
في استحقاق العقاب ان يكون عن فاعله كوجهه كما لا يعتز ان يعمل الفاعله

فانما الامتناع عن الفتح لا يوجب التواب في عالمه لفتح كما ان في الواجب
لا يوجب ذلك عالم العمل لوجهه. ففصل في الواجب في الواجب في الواجب
العمل والعلم فغير العمل من الرخصة. ومع العلم من الالزام والبرهان في العمل
البعث ان ينفذ ان ينفذ. وصحة الرخصة بان عملها ووطن فلهذا على عملها
وعمل الاول فنيها. وليس من شرطها قبول البرهان اليه. والمخلف انما
كون طريقة في معرفة الرسول المحي. فقط لانه ان طلب بانه رسول فلا بد
من محضر علم انه رسول وان ظهر المعجز من غير خطاب. فان انما انما
معجزه بانه نبي فالمعجزه يستلزم اليه المعجز. ولا يجوز ظهور المعجز على غير
التي تروا كان اماما او وليا او موصيا او حاكما فاجوز ان يقع في طائفة
ان يستحق تواب الاستماع علم ذلك بالاجماع والسمع وخارج الفصل لحد ذلك ولا
يقدر فاما قوله الرسول ان يكون اظفا لمن انزل الله حيا ان يكون الى عاقبة
يعلم من حله انه ملغ ولا يتم. ومنه وحسب على الاذي ولا يجر الا اذا وان
لا يكون على نفسه من غير حجة بانه عظيم. وشيخنا حلقه ونقص من غير ان العمل
الحكم ولا الضمان من الحق والاسم والاسم حاشا او له. وفي ان يكون المعجز
له في غير هذا ان يكون ما يورث اليه فلهذا لا يكون ضارا له
ولا يمتنع من المخلص. وممن من انما انما انما انما انما انما انما
بوتة التي لا الميعود اليه لطف ولا يتم ذلك الا بالبعث فوجوه
لطفه ولا يعلم بالفضل ان البعث لطف ولا يتم ذلك الا بالبعث فوجوه
انما لطف والبعض الحسن ومنى حشيت وحشيت ووجه كونها حشيت كونها
لطف والشرع لو كانت الطائفة من غير العلم لوجب ان يعمل فاما الا انها

حق المعارضة ان يكون كذلك ولا يقع بالمعنى ولا بالاستدلال ومن اعجز
 ما فيه من اخبار العبد وبه السامع وحسن المحرر للمعرفة على ما
 يقوله النظام وهذا القول هو كما اوردته تعالى في قوله ولا
 يعصار ولا يجتر وكذا كان محمدا في امام الى مواضع اخرى
 والشوز والقراء الطامنة معية ولا يجوز ان يثبت قراءه بحسب احواله
 يكون قرا بالانسان فيه ولا بالمعنى ولا بالناس انما كانت وانما يكون قرا ما
 ما عليه من العلم والمضاحية بلغة العرب واشفاق القميص وجمود
 المحرر المعارضة حين المخرج وخروج المأمن من الاضاح واكثر المعارضة
 علم ما يتبدل والمحرر عن المحرر انهم ضرورية حتى يقع لما القلة
 وجب ان يكون عديم اكثر من اربعة ولا يطلع في ذلك على عبد المحرر
 بعوالم به ضرورية خلافا للصارين ولا يعتبر احوال القلة في ذلك والبلغ
 وما خسر من العلم من فعل الله تعالى العادة وليس الحظر طريق العلم والادب
 له ولا دلاله والعبارة لا تخلو في الخبر وفي وقع العلم لواجب وقوعه
 يشاؤه ومعجزات شانه لا يتاخر العلم انما يقترن فاما احوز من حيث
 فعل العارز ويعلم في قلعة باطل فاما انما الشبه على غير
 ما ذكره فمحمدا ان بعضهم شبه بعض فكبر ان الشبه التي الله عليه وكان
 كل من يظن ويحذر ان خوف قبيته فلا يعتد بالعمل وقال ابو جابر
 لا يجوز على الله ان يقدم عاجضا مع العلم بغيره وعند ما يروى
 التائي بعلم غير الاعمال وكبر ان حيث ساءت الاعمال او بعد
 الله وكبر ان قدما يادون الله قال ابو جابر ان ساءت الاعمال

بعض شراجه ولا يجوز ان يوقر الله وضع الشراخ حتى يشبه من غيره
 والذين ان عرفت الرسول اصول التور والاحكام وما وصى الله من
 الشراخ فاما الفروع التي يعرفها المتكلمون فاعلم ان من ساءت الاعمال
 والفروع في المحمدات فبعض العلم فلا ان يعرفه ومن ساءت الاعمال
 عن غيره والا كان علم الله تعالى لا يري ولا يجوز ان لا يعلمه وهل
 يجوز ان ساءت الشراخ عن قومه كما ساءت الروم عنهم مشهور من الخيرة
 ومنهم من قال يجوز وللمعلم الذي يحوز عليهم فاما الخشب فلا يجوز عليهم خلا
 وازاره القبح فيما فعله من الاجور وكذلك في الامر وقيل ان يعقد في
 جميع او امره وولاهه انما حسنة ولا يجوز ان ساءت الله فاشيا من ساءت
 فيما ساءت باجهه وفيما ساءت من ساءت الله وقال ابو جابر ان ساءت
 ومن ساءت المضاح او لا يعرفه ويكبر ان يعرفه من ساءت الله دون
 تباين اللغات فاحب ان لا يبالغ في تعدد حتى تكون في القلوب ويجوز ان
 تختلف الالغ في ساءت الالغ لا بعضهم ما وجد العلم كما ساءت منهم لغيرهم
 وقت ما وجد العلم من ساءت الالغ من ساءت الالغ يعرف الالغ من
 بعث اليه ليعلم ان ساءت وكبر ان ساءت ساءت وان كل علم لغيره كالعلم
 وغيره الا ان ساءت الله في ساءت الالغ الذي جمع شراجه فلم يشع
 بعده ولا يجوز على الخازن سوا طهر احسن ولا بد ان يكون ساءت الخازن
 وهل يجوز ان يعلم في ذلك انه ساءت فلا يوقر غيره فاما القضاء
 والاه او ساءت وكبر ان ساءت في المحل من ساءت الخازن ساءت
 خا الله عليه فلا يكتفى من ساءت وفي ان ساءت من ساءت العلم

يعلم انهم لا ينفكونه ولا يخرجون من دول المملكة على غير حقهم الامم واليهام
الانبا والافران ليعينه المنق على حقهم والذين يحزن طاعتهم
قول القرامطة واعلام موثق كان اعلام ما دون انما ومن الجاهل
من جاله انه ومن اراعت غنا لا تالف وهو يعلم من يكون لغيره امرا
منها ومن ان اسفا الفرو وعلم انه من الغارة مستد على لا يعرفه
بعده وان لم يعلم انه معقول الغارة فلا يكلم عليه منه وكذلك اهل
الخراسان معقول السليم فاما القرآن وان كان في البرق قبل البعث
لطفنا للملكه بقد علم حقه معجزا الى كون وبعد البعث كان عماله قالت
بعد صفه البشر على ما دون فحقه لعلها المحنة وبسبب التكليف
عليه ولطفنا لغيره وفوز ذلك من الانبا وقوله انا حاز لهم فلما رأت
المتان كحضر عا عشيته وقال ما قاله كذا كذا يا خذ لغيره ولطف
لاولئك الخدم وحسن العيل والقيام كان معجزا الى كان ذلك الوقت
وقال انه حلت ثمان وعنده القدر والجايح كان معجزا الى انهما
لسوته واصحاب الكواكب في زمن الى كان عماله وفوز ان الملك من
انته عن العمل كانه واخر كون في غير رتبة وكذلك من قاضي حربه رتبة
لانه مقر فاما لا سفر كثر في العلم ويوم كثر والماله تحلف والقران
والشفر تحلف فان كان فيه غير لا يعرف عليه والشيخ بك على الله تحت آخره
ولا يعرفه من خرج عن الجاه في العلم والفكر والمزور والي الطازي لا
سفر ولا خزان مشهور لا ادا وبعد الا ان خزان مشهور ولا يعرفه
الخراسان كمال وحسن حوله في العلم في رتبة حيث اكل ولا يعرفه

٧٨
زمن من جسدته وقت وما دونت وعلم انهم في الامم واليهام
لا يعرفون من علم حقه ومن ان يكون الرسل معقول البعث من
قبله قبل البعث فاما ما في العلم فليعلم انه لا يعرفه وما دون
انهم عليه وما يعلمه فانه لوزان في كلف وكون البعث في خلافه
كان بشيرة في الخراب وخرج الى الامم وسببه الزبول
بانه زبول الله ليعيد المبع والبعث وكثر عنه المفضل الا ان البعث
معونه واحسن الله ان الزبول افضل الخلق وفوز ان البعث
المعروف فحقه من الله وهو بعد جاهد وفوز ان البعث
كون مباحا وانما كان خطا الحرف حاشته من قبل الانبا فاما حاشته
مع هذين فان القرآن مباح اصافه في البرق وفوز ان
بوز الخدي القرآن والكلام وتاخر الخزان لغيره الخزان
والعنيت ان لم طرعا واجبا ولاقران توطى قوم حوله على
الطهار لغيره عن البرق وعلم بالكنه ان الخزان عن حاشته
القران حاشته لغيره فاما الملك فلا تقطع عنهم على امكن ولا
حجر ولا تخرج ذلك في قوله معز والاحواز من طاحه القسط وقوله
المخنة وكون ان قبل البعث الا اراوا الخوف له ان فيه من الخزان
لوزان من فني عن الخوف حلف فاما حاشته لغيره ونسب الى
وزبول البعث من وزبول الشرح في زمان البعث والامام
ان البعث في شرفه البعث وكونه على الامم واليهام
العلم المبعر المشاهير والعين وحسن علمه في البعث

باليعمل وان لا يعمل قال ابو هاشم العظم مفع في القلب عن العز وقال
 الفاضل لغير الخبز عن عظم جاله ولا اعتقاد والعزم والعظم جابه نصير
 عظماء كالحزب والقرود وكان ابو هاشم يقول العظم والاستحقاق
 فجلان من الله تعالى نوحان لا يعمل وعندها انه يرجع الى الامران وليس
 هو العلم ايضا كما سواه عباد والعظم يكون القول والعمل وكذلك
 يعظم القدر سبحانه لاهل الثواب ولا يعمل العظم عن العمل وقد يقع
 العظم لاهل العمل لا يستحقه ولا يرى من عظمه عظمه واحدا وقد
 ابو هاشم يجوز ان يقال انه تعالى يعظم نفسه وقال ابو عبد الله بعد ذلك
 والعظم والنحل مع القدر والاحكام الاقران والاستحقاق انما
 حال العز وحما عظم القدر سبحانه لاهل الثواب فليس هو بالعلم
 والامانة والادلال والاستحقاق كلها مع ولا يجوز ان يستحق احد
 بالخير ولا يمكن ان يكون من ان يستحق اولياءه فاعلم ان النور
 وهو قول النضر في باب الدين وهو ان الله تعالى لا يرضى ان يكون له
 مقام الا بالعدالة فالمراد احد بعين انما يكون اولياءه ابو العظم
 وعبارته ومن عباد الله تعالى هو عظمه ومعظم الله تعالى هو العظم
 من اولاد الكفار والفساق ولا يوصف فعل الفاضل لاهل الاموال الله تعالى
 كما يوصف فعل المؤمنين والمعاداة فاعلمه وهو ان يوصف واحد الا ان
 الصواب بوجه والله تعالى الله قبل عباد الكافرين البقار عن جيفه

فاراد هذا الصانع عدوله وهو محقق اما ان لا يغادر اولياءه او يراد الاطلاق
 بطاعته والبراه ضد المولاه والبراه المفعول وعما العزم من فعل النور والادراك
 واعتقاد الرتبة والخش الرخاطة العزم لا يمتنع في المستخرج والبراه
 الظهور الا انه في السنج بعيد من الثواب الى العقاب وبعض الجنة ثواب
 لاهل الثواب وليس بموالب الاطفال والجود وان كان النعم بانه
 والسيوف باقية وقار بها العظم كان ذلك بولاه عزمه لاهل الثواب وكل
 طاعة مستحق بها الثواب الدائم ثم قد من من اوطاف ولا يور الطاعة
 في عقاب المعصية وقال الجاني بوجه ذلك لجهلها بقطعها والوحيد
 ما ارجع المعاقب الكافر مع كونه معصية الطاعة والتوبة من ان
 العقاب والطاعة ارجحات عنه بوجهها على عقاب المعصية بلها
 وقال عباد لا يرتبها من التوبة موعده الصغرى بوجه العقاب اقلها
 بوجه توبة وهذا الاعتقاد والصغرى لما ينقض عقابها عن ثواب طاعته
 والفاضل خالف من الطاعات ويستحق من الثواب يستحقه في النار وانما
 ما هو للمعصية وعندها التوب والعقاب يستحق من الثواب من حال الفعل ولا
 يستحق المرافاة وانما في التوب عباد الله في التوب والتمسك من الثواب
 والعقاب لا يردان بوجهها او التوبة جالها ان المصطفى حق وانما
 يستحق لانه لم يقدم شيئا فستحق ولا يرد ان الثواب والعقاب ما لا يخفى
 ويستحق باخذ العزم عظمه وقال الجاني لا يستحق من العزم اطلاقا
 على القدر سبحانه وفي ما خفى النور للشيء من اجاده يستحق ما يورده
 ومنه في ثمان الاول المصطفى والى العظم والى الملك من الثواب

المحل والشيء ولا من الفعلين خلاف ما قاله ابو علي والاحسنه والاحاط
والشخصه من جنس محقق وانما حال العناب اعظم منقط التواب وسعر
من العناب نقزو وكذا ذكره التواب وهذا هو الموارثه في قوله ابو اسلم
خلاف ما قوله ابو علي ولا يجوز ان يشي العناب والاشعاف والبرج والله
معنا في حاله في حقه وانما لا يشي ذلك لانه في ذلك لا يرفع له ضفه
التواب والعناب من العناب ولا يجوز ان يشي شوا وحده مع العناب
الذي وقد علم الاحاط والخفي منقطان والشيء بلعنه من العناب
يوزن بغيره وابل طاعه في اعظم وقيل ان عار عناب المصنعه لا
تسمى بالاشعاف ولا بغيرها الطاعه وكذا في العناب في قوله اذا
باب عن الشخصين ان يشي تواب طاعه وهذا عندنا بالطل كذا في العناب
عن الاشعاف السنيه مع العناب العناب منقط ولا يجوز ان يشي اشعافا
لر فعل العناب منقط وانما في عده شيزاته وكذا في العناب ولا يشي
ان يقال ان التواب والعناب انما في عده شيزاته وكذا في العناب ولا يشي
العناب لان ذلك لا يشي من احد من العناب ولا يشي من احد من العناب
لان لا يشي اشعافا فيما تولى او ضل الله التواب عما في العناب من العناب
لان بعض منقط وكذا في العناب ليس تواب ولا يشي من العناب
ولكن هو الذي اراد الله الصواب الذي جعل في العناب اشعافا ولا يشي
ان يشي التواب والعناب فيقول القدم في العناب وليس في العناب
الاشعاف منقط في العناب ولا يشي من العناب ولا يشي من العناب
عنه في قوله قال الشيخ ان يكون طاعه من حقه في وقت اشعاف
التواب وقال القاضى لا يكون طاعه لانه جعل في العناب الذي اشعافه

والعناب منقط في العناب لا يكون طاعه لان طاعه من العناب
مثل حكم الممنوع في انه منقط لا يشي ان يكون طاعه واشعاف التواب
لا يشي من طاعه طاعه التي تعل في اقدم على كونه تواب لا يشي تواب
طاعه وتواب ثم عار ولا يشي عناب بعضه وقال حسن بن عمار وقال
ابو العناب تواب دون العناب ومن العناب الذي لا يشي من حقه
يقال لا يكون عقره وان كان يشي للعناب حلقا بعضه والتواب
لا يشي عناب المعناب في الاشعاف حلقا العناب والورد في
العناب لا يشي توابه ولكن في العناب لا يشي توابه ولا يشي توابه
بل في العناب عديا وقيل ان العناب كانه منقط ولا يشي العناب من
حلقا في العناب منقط ولا يشي العناب عليه ولا يشي في العناب
ويعلق من يشي فعلها ويكون لا يشي كل ما في حقه الوقت الواجب
ولا يشي عظيم الكافر بفضله حقه ولا يشي ذلك كالتواب والتواب لا
يشي الا بالاشعاف فاما العناب فيمنقط بالضره لا يشي حقه
تعالى حلقه والتواب حقه ومع قوله ان العناب حقه لانه حقه
منه فعله وما يشي العناب منقط الدم الذي هو في العناب كانه طاعه
له والدم في العناب والمدموم والدم مع العناب فلا يشي العناب
منقط الدم فاما في السوت فان من يشي في السوت في السوت في السوت
ولا يشي العناب لان العناب لا يشي في السوت وانما يشي في السوت
لا يشي منقط منقط منقط في السوت في السوت في السوت
والاول حلقه العناب انه لا يشي وان يشي والدم المقابل للأناء

لا ينقط استنطاق المنايا والمشتغل استنطاق الشفاط المنع والاعمال
لا ينقط بالوعيد قبل الغاية بعزف القدم على الواحد متناهي استنطاق
عقابه كونه اعرا فلا يخذل ولا يخذل بعزف استنطاق عقاب غيره وقال
ابن حنبل ما سئل عن رجل ولا يكون اعرا والعقل لا يزل على استنطاق العقاب
وغير الاستنطاق وغيره جعفر بن بشر بن عطاء والتمتع والوعيد
وروام عقاب الفاشق والكافر وليس له الخائف طاعة العقول لا العقل
محرر على الامن الاستنطاق والاستنطاق ونحو استنطاق عذر زور التمتع الا انه
لا يعمل لمكان الوعيد فلو قيل الاستنطاق كقولنا السوال بحال وعشر
ان يعزف عن بعض العشاء ولا يعزف عن غيره في مثله خلافا لما بقوله بعض شاعرا
قال وان استنقط بعض العقاب عن واجبه واشتوق بعض الطلوع عما هم العقاب
وقبيل العزف لا الحس في التمتع له واقام ابو عبد الله والقاضي والاشاعرة
استنطاق العزم في الباقي حتى يهتد الباقي حيث لا يعتد به لا يهتد به وانما يهتد
في استنطاق العقاب فعل المشي وهو الاستنطاق او فعل المشي عليه وهو
الدم وطاعة اعظم منه ولا يجوز ان يعزم الانسان بعاقبته واول ما
يشي بطاعته واجده حزم من الثواب وليس ذلك مقدم وانما هو لا تامل
ما تصورم براد لا يقر بما سمي ولا يجوز ان يمشي بالطاعة في وقت واحد
فعل الاستنطاق والعقاب على يله اضرب عظم فاستنطاقه عما
ما هو كثر وعقاب لونه وشمي على الفتن وعقاب فؤده وشمي على
الفتن والثواب على ضمير وان عظم كثره لاشا وراي دونه كما
هو رقة المؤمن وموت الشبه فاضل وكذلك ثواب المؤمنين والطاعة

فما عظم لادبه كونه وكنه المعصية فمنها وجه فليها كونه واحدا
ونرا ومنها اللذني ومنها المشقة ومنها ان يكون مرثا
في هذه الامور حذيفة اليك ومنها ان يفعل على وجه المصنع
وعزفها من اوجوه ومن ذلك حتى يحل الفعل لا يزداد ثوابا ولا ينقص
لا يزداد حثا لكثرة وجوه الحسن وهاذا اذا الثواب بزيادة المشقة لا يزداد
الشكر وانما يزداد بزيادة الحسن والفعل لا يعظم لعظم الثواب
وانما الثواب يعظم لعظم الفعل وكذلك العقاب ومن فعل الفعل
لعرض لا شئ الثواب والوجه الى اجليها يعظم المعاصي كونه
منها كونه وجه القبح ومنها اللذني ومنها ان يكون مفيدة
في افعال كونه ومنها ان يقع ويكون مصدا لواجب ومنها ان يكون
الضرر فيه اكثر وهو القبح اكثر ومنها ان يخلل الازالة كونه من
القيام كالعلم حتى يرد طم السلطان او كره يوم والاعظم الفعل بزيادة
ويكثر في الانباء فدر المعصية في العظم والاعظم القبح المشقة وقال ابو حنبل
حب ان يعظم قال رجل يعزف عظم التزك لعظم التزك وهو في التزك
وقال ابو حنبل لا يعزفه فبذلك لك وقد يكون المتردد عن واجب والتزك
فتحا وقال ابو حنبل على الفعل لعظم الدواجر واما عند ما هم واجبا فلا
يعظم والقبح لوجه القبح يوجب ان يعظم القبح من فاعله والاولى لا الفعل
والقبح من فاعله يكون اعظم وهذا الوجه لا يقدم شيئا القبح كان اعظم
في القبح والقبح لا يعظم العقاب وقد يعظم القبح اذا يعزف العقاب
ولا يعزف في الوجه ان يعظم لما الفعل ان يكون من فعله بل قد يكون من فعل

القديم شيئا من حاله لم يبق الظلم والذنوب وعظم الاطال بالواجب كون تحت
ذلك الواجب فالاطال معزفه الله تعالى اعظم من الاطال بشئ من اذات
وعز ان كون بعض الطاعات اعظم من بعض وبعض الطاعات اعظم من بعض وذلك
بحسب الشئ وقد يكون الضرب اعظم من الضل الخوف معزفه ولكن لما تنبى
قال ابو حامد يقطع ان في افعال الخلق ما يكون معزفا وقال القاض
لا يقطع فانه عز ان يكون ذلك كثيرا ولا يقطع العقل لما معزفه الكفر
والنفاق وانما يعلم جميع ذلك معزفا ولا يقطع في العبد انه كثير وقبور ان يكون
في العبد ما هو معزف ولا يقطع في الطاعات الكثير في غير طوره انه اعظم من الطاعات
الواجبة في وقت واحد وقال القاض هذا اذا كانت تلك الطاعة مخالفة لما
فاما اذا كانت موافقة فلا وفي الوجود ان كانت موافقة فكيف وفي
العقل كونه في كل معزفه انه اعظم من طاعات وفي طاعته انه اعظم من
كل معزفه قال القاض المزاد اذا كانت معزفه بعينها فلان اية الجملة
فان احد ربه لا يكون اعظم من احد الذنوب والظن ان الذنوب يخلو عظم الطاعات
والمعاضى السبع دون العقل وكور ان يكثر المعاضى فمعاد السر بانه الخلق ضرر
بذلك العجز فبقدر المان يقاس عليه المحسن والمجاني والماتيل العجز واد اعلم
حقر الله بالنفائش على محض لا يطرئ لك عظمه كوان يكون عظمه لا يولد خسر
عنه اليه الا ترى ان العزم على قتل الكافر فاشاعا فيه ولا يكون في العظم
كفيله وبالمعنى كفى لا يمازوه العظمه لا يمازى على الذنوب فيه وجوه
الظلم ولا يجوز اشتراط العقاب في حال موافقة الفقيه ولا قبلها لان الاستحقاق
يكون بعد الموافقة وكذا في حال موافقة الفقيه استحقاق العقاب واشتراط

الحقوق في شئ من حاله لا يشترط حتى ان يمتنع اشتراطه في اشتراطه قال القاض
وهذا لا يشترط ولا اشتراط انما استبان في انه لا يمتنع الا بعد موت الخلق
فاما في حيز الوجود فلا لان اشتراط العقاب اجل للمات لا في الدنيا لا تنال
واشتراط يمتنع والحق في العقل انما يمتنع ما رايه قبل الاخر كما والتكليف
والتمسك لا يكون شيئا لوجوب العقاب لا يمتنع من المعزفه والطاعة الخيرة
مع من عقاب المعزفه في المات من حال الموافقة للمات في منها واد انما يمتنع
بعد وجوب الشئ والمعلم وفيه المشتبه معزفه ما تم انه يمتنع وقال
في بعض الموضع الاخر وفي حال التكليف يمتنع اشتراط العقاب ولا يشترط
وقد قال في موضع اخر لا يمتنع الا اشتراطا ايضا الا بعد موت التكليف فاما العزم
فقد قالوا لا يمتنع الا في ولا لا اشتراط الا في عدم القيمة وان العزم سائر
المعاضى قطعاً ولا يمتنع ان قال انه سائر لما يشترط ان لا يكون ما يستلزم
والعزم كالنفس في وجوب التمسك بظاهرة وليس في القوة طاعة اعظم
كالاشتراط لان العقل لا يعمل بالادراك والمات ان يمتنع والى العقل
على الطاعة والوعيد من غير غل المعزفه وبما يطمان من حيز الشئ ولما
نواب وعقاب ولا يمتنع ولا يمتنع ان رد العزم لا يمتنع مع العقل
في معاضى الكفر ما يمتنع على المعزفه الطاعات والامام كما انما يمتنع
بذلك انما يمتنع الا في قائل في الامام ومن لا يمتنع في حيزه في حيزه
لا يمتنع الا في الامام لان الامام خيرا وكالا ولا يمتنع في حيزه في حيزه
والكافر لا يمتنع في قطع يمتنع في الامام ولا يمتنع في حيزه في حيزه

ولقد حصل من كفر والفساد على صفات ولا حافز والامور والافاق
تتولد من المتوهم ولا يقال انما هو كافر بعمه فتح ان يقال في الفاسق
دين واما ان اذالم يوم فكلنا في الكفر واما لا يطلع عليهم اسم المذبح واما
المنافق قاله جبر الكفر وتظهر الامام والمزاج من طرائق وتظهر
الصلاح والعبادة والبرية في كل شيء وقد يكون منافقا ولا يحل
طباعه وكرهه واما ان قال من طاعه فهو له انما ولاه ويظهر في كل
من العازق بالله تعالى ويحسن ان يقطع المومن على انه مومن انما هو في
ادله فان لم يتوقف ويح ان ينشئ وقال ابو علي اعلم المؤمن في الحلال
المتدين للمذبح واما المومن ان يحل ان كان من اجل المواب وابوهان
كالمتوقف فيه والشيخ ابو عبد الله يقول معاذ ان يصط انسان
عنه حتى يحل ان يعلم انه اذى من عباد الله عليه واحب كونه
الاحتساب عنه وقت القاضى سعيد والكفر التوابع
كل من شام ما في قل الوصول الى معتدل على كاستم ذلك حشر الان
فاعله ليس منافق ومعتدل هائم هو كافر وفاعله ليس كافرا ولا اتوبه
المتوهم ان الكافر اذا استم فامعاله المقتدر من كافر والره
اسم الكفر طار على الجن وهو اسم مفعول واليهود والنصارى
اي وجه كانا مبهتا ومطامنا بعد صلاتنا في الشريعة اسم الفخر
من الكفر وكذلك واما على صميم اسم الكفر من الضم والحق انهم
من تلك طرقت في الكفر وعلم من الحق وفي القوم من الكفر من
خارج والخبر والشيء انما هو محض والارادة في الاصل

ما هو من كماله الربانية وفي العرف من ثواب السلام ومنكر
مدايب الشبه التي تدعى ووصف الكفر ان يخرج من الملة وانه
ضلال عظيم وخروج من الدين وفنن وكره ويوقف المومن بانه قد يفت
دين وفاصل وطاع وعروق وعيهم وضلع وعابد ويخلص مولى الله
وعلى عذر من عنه وتقوم من حين ومضى بغيره فان من اهل
وبان لا يظن الا ان من طاعه واشق التواب وكذلك قولنا بعض
ومعنى عند وتقبل الطاعة واما مخرج فمدح على الفاسق انما هو ولا
يوصف حين دين وصلاح ولا يقال عليه الا الواجبات والاحكام الكبار
دين التواضع ويومئذ الواجبات بانها عر وعبد وضلع وعباده والخلع
وليس كماله توصف بها وطاعه المومن بصفته بانها فرة وتظهر
اواحيات بانها من وان كان من غير من الواجب والفرض وتظهر
الفاسق بانه فاجر طار على وعاش وشق ووصف وفيل هو وزر والعد
في الكافر انهم ربما يذابوا على الفتن والاحكام في الفتن فالمراد
تفصيل الامام والصدقة المومن هو ان يبيع ويكفر وان لم يبيع
مختص بخصه الا المذبح والمضطر واحتمل ان المذبح عليه وليس له
كل كونه الا الله والاشياء واحتمل ان المذبح عليه وهو فخر على
المومن من الامام المصطفى وهو كقولنا مومن وعمله كقولنا المذبح
ويخرج من الدين كقولنا فاجر وفاجر على الكافر والفاسق بانه
اسم دم كقولنا كافر فاسق او ثابته بخلافه كقولنا فاسق ولا يصدق
فعل المذبح وكذلك قولنا مومن مومن ولا يصدق

بهادرج او اكل ونجارت واحسنوا ان قولنا من استاضا هو كقولنا
 من ومنهم لان الفرق بينهما والخاصة بفرق واذا اخبرنا
 انما المذبح على الموش ولم يفسد العظم لم يفسد ولا يخفى ان قال في اوقات
 طبع اراهم الطاعة على الاطلاق لانهم صارت في الشريعة من انما المذبح ولا
 يجوز ان يذبحوا لاسما بمعانهم اذ ان طوا القربان ولا يجوز ان يذبحوا
 ما شئت منه وفتح ان قال في القائل انه يطبع بكري بعد ولو كان
 من ومنهم ولا يخفى مع القائلين ووضعت البوزة في القائلين بانها
 من اصل القاب وذلك لصفته من الان ومنهم ذلك ليشكل بل قد
 اليوم لانه سعاد قوم كسفة فتحو احاب لا يعلم والماء المذبح وماء
 التوسل منه والماء لا يحضر يكون حلا با كسفة وليس امان وطلانه
 لعظم الله تعالى فان المطر الموردة امان وطاعه وليس لعظم والقابلين
 لمختار المفعول ولكن لم يوقع معا وجه وكذلك فعل المشرقة والاضحى كما في
 والخور ان ثبت الانسان في كثره والقبول بغيره لان الاما لم يفسد
 ثم القائلين ان كما في الشريعة في الكفر والفسق وفي الموش والقائلين بانها
 فيها مع مدح والتمسده المذبح كقولنا يا رب الله وطاعه المذبح ولا يقال
 انه باق من الامان واذا استولى كان في الطاعات ولا يجد ما يفسد والامر
 اتمامه اكد ومن كلف الغرائض كان امانا اكثر ومعاداه الله الكافر والقائلين
 وهو الايمان من جهة الامانة دون العلم وطاعته بطلان صاحب الامر
 ايضا عبد الشين كجهنم بطلان وبقاؤه في القابلين وقابل الله من ان
 قودا وان في اصل القائلين والكفر وفاعل المذبح لا يوصف بانه مقدر فاعل

المذبح لا يوصف بانه خالق ما في المذبح والتمسده المذبح لا يوصف بانه
 ودم ولكن يفسد قال المذبح كمن في القائلين ان كسفة وطاعته لا يفسد
 ما في المذبح ولا يوصف بانه خالق ما في المذبح ولا يوصف بانه خالق ما في
 لانه عظم المذبح ولانها ان كسفة في المذبح وطاعته لا يفسد
 بل عجز ان كان مثل هو وخور ان يكون اصله عنه وحاصل نعم القابلين
 قال في معارضة وانا نقول في المقدم يجب انه عبد لله كما في جميعه
 وفي القائلين انه عبد لله بخارا ووضعا ومجازا القائلين في القابلين
 وشيخ القابلين وصغار الموش يكون مبداه والافكار في القابلين
 القابلين وفي القابلين وفي اصناف الخواص والتمسده في القابلين
 والازادات والافكار في القابلين وطاعته لا يفسد
 فعل وكذلك يدخل في القابلين والتمسده في القابلين
 وصغير وليس كما في كسفة ومجازا القابلين في القابلين
 ونسبنا القابلين في كسفة ولا قسمة في القابلين في القابلين
 انما صغار ولا في الكفر من ايمانهم بالتمسده لان القابلين في القابلين
 في القابلين بالتمسده في القابلين في القابلين في القابلين
 والاعيان في القابلين في القابلين في القابلين في القابلين
 ولا يخفى ان القابلين في القابلين في القابلين في القابلين
 عليه كانه في القابلين في القابلين في القابلين في القابلين
 يكون كسفة في القابلين في القابلين في القابلين في القابلين
 والقابلين في القابلين في القابلين في القابلين في القابلين

وان عاين عن بعض اعتبار الى بعض لا يتركه عليه واذا انما انما بعد
منها ثم زاماه ترك ما في مذهبه من تركه عليه حتى رعت فصل ولم يرض
باعتبار احد الاجتهاد في الموادث اذا كان منقطع الغرض والقائ
اذا ذهب من مقام وقوعه منسلة فاحد خلاف مذهبه منسلة على ان
استحقاقه في خلاف ذلك فاحد مذهبه منسلة عليه ذلك كسيف قال لامراته
انت مني ثم راجعها منسلة عليه فان استي سعيها فامني بانه رحي
فراجعها لا منسلة عليه لان فرضا لعلي قول قول العالم هذا اذا
عاما لا يعرف قول لا حقه والشافعي فاما اذا علم قولها ورجعها
م افي خلاف مذهبه لاجل له ذلك ومنسلة عليه لا يبيع الشهور واذا علم
عاطته باماره انه تقدم على منسلة في الكاره ولا شرط العلم واذا عرف
وحيب عناره وانه مصدق في راي واحد الاما في له في الانكار
كم لا يمانع للضلاله وقد يرضى الوت وكل من يدين في العوض حرام
ومن حطن الشرح في انكاره وكل من يجل بواجب انكاره ولا
اخذ من غنوشا عاصيا انكاره على من ان يمانع له ولا يعلم
ذلك واذا راي الات الملاح في انكاره وكذلك الناجيه والغفنه
حب الانكار واذا علم على طئه ان انكاره يورث الى تضاد او افع
وان طئه لا يورث حش ولا حب فان منسلا انكاره يورث في اقرار الدين
وان يورث طئه يورثه فانه لا حب وحش ويعلن في دفع الضرر
حب انكاره لوجوه منسلة ولرفع الضرر فان قصد ماله فله ان

سده لئلا يقع المضر وترك الانكار لا يورث على الرضخ اذا لم يكن انكار
فانما اذا وجب ولم يتركه راي على انه منسلة له راي به واذا كانت
الشرائط في وجوبه فلم يتركه نفس وروايل الحرف على النفس شرط في
وجوب الانكار لا في حشيه وهذا اذا كان فيه اقرار الدين فان لم يكن
فروايله شرط في حشيه ولهذا قال ابو هاشم اذا خاف الله على نفسه
راي الوجوب وفيه الا في موضع وزيت النخضه واظهار حله الحق
عند الظاهر واظهار الانكار عند الكفر وعنده عبدالله وابو الحسن
الكرخي انه كذلك في جميع المواضع اذا قصد اقرار الحق في انكر حتى ان
على نفسه حش فيه واستدل لا يبدش الحش على ان لا يورث حش على علم
وكذلك فعل النجاشي منسلة انه ضلي على منسلة في انكر حتى كان ذلك
الوقت فيه اقرار الدين فالصحيح ما قاله ابو هاشم فان لم يتركه على الشرع
خاف عارها فحش له هاهم والشافعي لا يبدش وقال ابو حشيد هاشم فان
خاف على الماله القيد او خاف الخلاء فانه لا حب وقال ابو حشيد اذا
كان فيه مفيدة بخير ان قال لا حب فان علم على طئه انه انكر على شيئا
يعاطي ما هو فوقه كوان يي انسانا شرب الخمر وعطى على طئه انه انكر
عليه يعاطي بها اعظم لم حش في انكاره فان علم على طئه انه انكر على يعاطي
غيبه ما هو اعظم منه لم يسقط الوجوب فان خاف على عضو من اعضاء
فقد قال بعض انه حش من الحرف على النفس وقال نعم انه يورث حش اذا

كان لا يترك من الخوف على النفس فإذا كان عنده وبعده غلبت عاطفته أنه ان
زاد ما جحد من عظم قلبه أن يخرزوه فإن كان من غلبت عاطفته أنه
أنزله قلبه من قبل لم يخرزه زده فإن غلبت عاطفته أنه أنزله من زجره قلب
المودع وإن زجره قلب هذا المودع فالأغلب أنه لا يخرزه زده لأن دفع الضر
عن النفس أقرب في الوجوب ولو غلب أنه أنزله لحيقه ضرر نحو أن يخرز
منه ولاما زده طامعه أو حقه بعضه عما ضرت أو يخرزه من زجره وإن
غلب على طمعه أن زجره أدنى من أن يخرزه في الدنيا من مشيها للخرز
سرورا ما لم يخرز الزجر ولو أدى الخسران غلب على البعد لا ينقطع الخسران
لأن ذلك عقيدتها وإن أجبره على أن يخرزها فله فانه وإن
قلد فعل من في القضاء فيه خلاف من العمل وإن غلبت عاطفته أنه أن
أخر اجتماعه من أهل الفسار فصار أهل العدل لا يكاد
وكنه أن ظن أنه يؤدي إلى فساد من جهة السلطان أو أهل بي وأخرج
الأنكار يراه المخرز من حشر قبح أيضا والقال والفتن فمات على النزع
المخرز لا يتعلق بالامام ولا من قبل من قبله ولا من بعده المخرز والمخبر منه
لا يخرز مجزى العقوبة وإن كان لا يجمع فيه الامن والحق والسمع والمحرز
النباهة يحمل عليه كالركاه وما لا يخرز لا يخرز الجماعة كالفلاح والامر بالمعروف
من فروض الكفاية وكل ما كان من فروض الكفاية إذا غلب على طمعه أن
غلبوا لا يخرز به عليه وقد يكون من فروض الاعيان ثم يصرف من فروض
الكفاية كالحمل في أسد الاسلام وبعده وقد يخرز الخير إذا كان

معلقاته وإزاله المخرز على كل واحد من أحوال المسائل كقطع اليد
والغنى وغيرها فإذا قام به البعض ينقطع عن الباقي وكذلك يجب على
كل مكره وواجب الصلاة على الميت فاما لزوم المظفر ورفع
لزم المسلمين والدعوى لا الله تعالى لم كل من حزنه وإقامه
الاماميه من فروض الكفاية وكل المصلح للفساد وللصلح كإزالة
في الصلاح وكل ما يصلح إلا للفساد فالشرع يوجب بعضها وإن كان
الامام الصلاح في كسر أو إني حازه دال وهو على وجه العقوبة إن كانا
معها طرفا وغلب على الظن أنه خدفيه الخمر وكان قاتنا حار كسر
فإن كان مع مستر لا يخرز وكذلك من جلد أو الفسار إن كان فاسدا
منع وإن كان مستورا لا يمنع فاما الحراق والدور والفقير على أنه لا يمنع
وبعض وجوه أبو علي إن الصلاح فيه وإذا ورد الشرع كسر الأواني
والفرض على الله تعالى وإذا علمنا أنه ستر العيب للخرز فلنا منعه والمحرز
أن يحرم منه فإن لم يكن هناك إغارة حاربه ولا يمنع منه واستماع
المعارف كلها محظور على أبي جعفر ومع أمثال الاضرار الطمعه فلا
مكروه والعياذ بالله إن كان يخرز بعضا كان خيرا ومكروفا وإن كان على الجملة
ومنع لست يخرزهم الاخر لا يمكن وهو على القول بكونه واستماع القرآن
من البعث أو المهور الأربعة كسر وقراءه القرآن على وجه الله كونه ولا يخرز وإن
كان على وجه العاكره والعدل والعباد والرفق كلها مكروه محظور
وشتر الحارر القاتل المحل ويصح البيع وشتر التوالف للعلوي كونه

فان لم يكن التلميذ لا يتركه والخاص اذا ذكر له ان لا يتركه العظمى
واذا وجد في الطريق ورقه من الخبز وحان ان يوطئ او يلقه جعلها
في ثوبه او في حذو او غسل وضد الشمس ومن لم يتركه
الحزب فاما الاطلاق فله على كل حال والذين اذا كان يصح
خلل والآت المعارف وكثر الاضمار في النسخ والخرامه وليه وكنز
ان منكر المضي بالصدور والحمد والمعارف اذا كان مع ذي لا عرض له
وجميع مخزومات الشرع خرام عليهم الا انه لا يعرض لهم ولا يبرهن كاجل
العبد والمواحد بها شرعيه والشرع وزد ترك غيرهم وما شئ
الحزب من الاسد لا يخل ازاها الا ما عتدتها فان شرب على وجه الله
مغصه وكذلك تترك التكرار والعمى على ان افشاها لانه الفساد
حاشا قلت الخبز اذا توازى في داء ولا يخل الخبز اليهم عليه ومنع العبد
يعلم انه يعقوبه عظمه وان منع برامه الناس عن الاكل لم يخطئ
فاع انسان كوزيجه ولكن غاصبا بغير الخافه الامام وان كانت
ملوكه فيه بواجبها انكر ومنع منه ولا يخل له ان يواجرها فان اخرجوا
زوجه علماء الكفا فانها لا يخل وهي بمنزلة الرشد ودرهم القان وكذلك
اخره المعصيات والنماجات كلها حرام وتزد على صاحبها والساحه عظمه
مع منها وضاحب القتل كونه البكا والعويل والنجع وفي المناسك
على البكا ولا يخل النزع ويطم الحذور وشو الجهر في الصباح خلف الحجاب
محظور منع منها والعاصي اذا رجع مجلسه بذكر احوال الميت ليس الا ان

كنه ومنع منه وان كان في اجتماع الفقهاء في رفع اليد وحسب علم
ومن منع من الكفايات ومن كان عاينه الشعايبه بالناس والاضرار
من يخل بقله وكل هذه طهرت فيها الشكاي ان من راز الاسلام
فان ظهر بها القول بالشبه والحنف والذين راز الاسلام ويحكمون عند
الشبه حكم الحنف والمزارا بكم الاسلام الباع والمالكه واليه
والضمان خلفهم فان كان اصل المار فربان عدليه وكبريه لا عرض
اجبها ليراد في كل فزقه لما حار يفسها عن المسلمين وظهر كنه الكفر
يكفي في احكام الاحكام الكفر وظهر الشكاي من يكفي في احكام الاحكام الاسلام
واذا ظهر حظه من حشاك الكفر خرا كاز الصلاه او يحزم الكفر كان
دار كفر والاعتناء في كل الباز ان كل دار لا يخل المفارقه الا بعد
اظهار الكفر والايام بانهم منهم من راز كفر وحل ان يملن المقام
بها واظهار الشكاي من من عن اظهار خضعه من خضعت الكفر فمن راز
اسلام وانما جعلنا اظهار كلمة الشكاي من اماره للدار لعاب الطن
فلا حصل الكفر منهم بالخضه حكما بان الباز دار كفر والبراز
داران دار كفر ودار اسلام قال ابو علي دار من دار كفر ولا يخل الباز
بالسلطان ولا بالكفر والقتل فان كان المشكى صررا به طرزه دفعه
والقتل دفعه الا ان يكون مشا لا عتده فان كان مالا عظما وخاف
ان يخدمه جلاله القاتل ومن منعه من العبادان جلاله من القاتل ومن
ما يخل له عند فقد نفسه وماه ومن اقبل على كبره وامرته ان يخل

لا يخرج من ارضه بالزمام ثم لزمه ان يخرج نفسه من ارضه
وان يتركها لا يخرج وعلى هذا من دخل ربح غيره ثم لزمه ان يخرج
لا لا وجه غيره من ارضه ان يخرج باس وقت ربحه
وصان ما يرضيه فان كان سباعا لو خرج حازه الكسب شرط المالكين
في مثل هذه المسائل شرط ان يرضى فان لم يملكه الله من التمس
الاما هو اعظم منه اشترى على ما هو عليه وعلى هذا عليه غيره اذا ملكه
بالاخص لم يخرج العبد الى الاصل ومن لا يملكه الا بالاعمال
اخرجه من ارضه بمن لا يملكه الى الاصل بالخلف الى ارضه
والاخرى على احوال القلوب لا يبيع والاخرى على قس من حقه
حكم غيره من الماشية البع والبق عنه وانما هو الاخرى في الاصل
الطاهر فان اشترى على كلمة الله لا يمانع من ان لا يقصد شيئا فان
لا يملكه الله وقصد الله يكتف وزان يكتفي بالاشراء لا يوزن
في ازاله وجه الفح والاخرى لا يبلغ حبه الحار والعا عند
الاخرى على كلمة الله لا يمانع منها وما عساه مع الحار لا يمانع
التكليف والظهار عند الاخرى ان يرضه والاخرى ان لا يرضها
والاخرى هو ان يرضى الاثم والقطع به وكذا ان يرضى ما يمانع مع
الاخرى عظيم اذا امكنه العرض فلم يجعل فان اشترى فلا بد ان
يظن به العرض فان قدر ان لا يظن به في ان يملك ولا يملك فان
قال وقصد بغير الميز لا يمانع وان اشترى على يد من سلم فلا بد ان يرضى

ولو خليا والعقل لما حوزا اظهار الكسب الاخرى شرا غير صالح لم
يقض الا ان الشراء وزد بخير مع الغرض وشرايط الاشراء بلادة
الحرف على النفس والامانة الخلف الا ما اشترى عليه وانما اشترى
عليه بخير ان يرضى فحبه بالاخرى والحيث يقتل الله لا يكون الا
اه فان امكنه الخلف من اظهار خلاف الحق مما ربه المالك ان
يغارق ويمد يد فاذا اشترى على ما يرضى من الخلف والميتة والخير
حب عليه فان علم ان من يرضى اعدا الدين له ان لا يرضى فان قيل
كان ما حوزا قال القاضى ان اشترى على ما يرضى الغاية فلم يفعل
حتى يقتل اشترى الثواب وفيه اعدا الدين ويصح الاشراء على الزنا
وصح ابو حامد القول في اشراء الرجل على الزنا والجلد ان يفعل غيره
الفعل فاما احدا من الغنى والعقل لا يجوز مع الاشراء ووزد الشراء
لا يرضه وهو يرضى ربح البهائم والاعين في الاشراء ان يكون المالك
اقرب من المكنى ولا يملكه ان يملك منه شرا كان سلطانا او غيره والمالك
اذا امتلأ بالفضائل على من اختلف فيه والاختلاف ان يمانع التلذذ على الملك
ومثايل الاشراء على افعال الفناء ووزد الواجبات حشوه ولكل واحد
منها جبر وقد سها باذ شرا على ما لم يرضى فان كان في بلد يظهر فيه المشية
والحرف لا يرضى له جازا المقام فان كان في بلد يظهر فيه ولا يملكه الا
الحرف ان يخرج واذا كان في بلد يحتاج الى الكسب والاخرى
الاخرى ان المزوج قال شفع عن الكسب جازا المقام والمالك

انساب وقد يكون النسب متجاوزا وقد دخل التفرع فما لا يقع المكد
كالنكاحات ومن كان في هذه الجلال والجزام والغالب الجزام او الك
الحبيب وان لم يعلم من الاول من في هذه على ما على وقت
ابوها ثم يعثر مع ذلك على ان الضارة والاحسن واحدا من
وهو علم ان حزام الجزاء زينة عليه ومن علم في بعضه جزاء ما
عليه احده منه وزينة على احده ومن القطر قطرة لغني ضاحك الغنى
وهو عاضب والوالدان يورثان ولو لغني لكان ان يورث من
من المنحز الا بالخير وللزوج ان يورث امرأته عند الشورى وغير
متزوج وفي الشرع المنع من اطلاق المذاهب الباطلة وحلها في
في الاصل لا يمنع من ذلك وقبح انزال الشبه على من لا يحمي حله ولم يلام
بالمعروف في باب المذاهب على المذهب الذي رخصا ومن ضل خلف
كافرا لا يعلم علينا ان يعرفه وضلاه الفاسق مجرم والضلالة خلقه
حايه وحل من اربع شياء في الضلالة او ضلوه او ضلوا له جماعة انكر ذلك
عليه وليست كالزواج لان نكاح الله صلى الله عليه وسلم فعلها ونكاح الله
شبيهه بالفرائض وعماز المشايخ من فروع الكفاية وحل ما يعرض
الا لجماعه فمد ابر الخلل فيه على الامام تبين فان لم يكن امام فعمل الجماعة
فاد اقام به بعضه فقط عن الباقي كاصلاح المشايخ والطوائف
وكذا ذلك ومن ترك الجهاد وجب الذر ويكره من الضلالتا الى
البحر فاذا ظهر الاسلام واشترطت قتال الكفار من غير استدعاء

والعرو مع العباد والمواجح كمن وكمن مع من لا عين بالسيوف وكذا
مع الملوك الذين يرضونهم الانسلا على الدمار ومن منهم من الضرفان
مع ملوكهم فيهم وسبع ان لا عمن الجهاد فبعض عهدا وما ولا يكون متعاطا
من لعمام والعضد الدعا الى الله والضرف من الكفر حتى يرضى وقد بحث على
صل احدا اذا قصد الكفار ديار الاسلام فحب الدين على كل واحد الا ان يكون
به عذر مانع عن الجهاد واذا ادلوا الحزبه حب قولها اذا زاي الامام وليس
ذلك من الاسلام والحزبه ولكن الدعا الى الاسلام اسما من المملكه فان
عدلوا يقول الجزاء عدلهم لا ذلك لما فيه من الاكابر والعقود والبيان
بقصد واحد الحزبه ادلائهم والزام الصغار لهم فحب فضله واذا قصدوا
الحزبه النفا على الله فحب ختم وممن اهل الله من المسلمين في دار الاسلام
واحد بعلامه ويحسن من الامام ان يتبعين الضمان على محامده الكفار
والحسن فاحده الكفار بعضهم مع بعض واحدا للمجاهدين بولي دينه الا
متجتر فالقتال او مجيئه الى فيه اوسع زاي الامام وان حذر الخروج
المذهب بخوان يكونا لله وهو واحد وعلى طه انه لا تقدم لهم وكذلك
في الاسس وثبات الواحد لجماعه مع علمه بانه نقل ولا يصل الى الغرض
يقبح وعمل قتل الكفار ومخرب ديارهم ونهض المحسن عليهم وما يصل
لا بد المسلمين من امرهم فهو عنة وفيما الحسن فان اعدا اولادهم او ما
يعدون بحرمه ملك عليهم اذا كان في الجهاد في الاسلام وشرقه عالم كوز
والغنى ولا يجل يرضى العام حتى يرضى الامام ومن لم يرضى من الجرح

الغالبون المحترمون حل لهم التصرف والامام مع الحسين فاستمر
قل اخراج المحسن وحسب على كل واحد ان يخرج حصة من ماله
اليه وان دفع المحسن الى الامام سقط عنه ولا يستطاع ان يوقله
الى مستحقه فان بكر الامام وصرف الغنم المحسن الى نفسه باليه
جاز وفيه كانت جازية فيها حشر لا حل وطيبها فان باعها الغنم
قل اخراج المحسن مع البيع ولا يحل للمشتري ان يطأها حتى يخرج
الحسن الا ان باع المحسن بمحل وطيبها للمشتري وقال ابو هاشم ادرك
على الطن ان البائع اخرج حشها ببيع وعنده اي علة تسمى
العلم وتسمى علة فان علم ان القسمة وقعت من الامام او من
البائع نرضى الغالبين الذي باعها باع لا يخرج المحسن وقومها
على نفسه في كل هذا ثم المالك فيها فان علم على طنهم ان من
عنهم لم يخرج المحسن ولا بد من كتب او علم في عاكرهم بحسب علة اخراج
الحسن والمحسن صرف له للاصناف الثمانية فان اخراج الغنم الى
نفسه اعطى من الخراج وثلث المالك فان لم يكن بوطنة علة غنما
فدركها بينهم فان لم يعطوا وجب النصف عليهم وكل اسرى المسلمين
بالمال اذ بالرجال على ما رآه الامام واخذ الزكوات الى الامنة
وهم وكلا القتران كتب واذا نصب البايع للامام جاز في بيع
الزكاة اليه وسقط قضاها ثم الاتى ان العلماء انفقوا شيئا
من اجزاء ماله معربا والخراج في الارض كالعشر الا ان

مصرفها خلف ماله راجع بوضع المطرعة والعشر الى الفقهاء
مصرفه واذا نوى الخافض ماله الخرد دفع القتل عن نفسه كمن
وان يرضى القاعا المقتضى وكمن من الامام ان يرضى الامور
وحسب حقه وانما امته الذين من ارا الخرد قد رخص العمد والامام
يقوم ما شئت الحق وحال من وعينه ذكر ولا يرضى على البايع لا يرضى
من الغنم وان يرضى لاجل البايع الى استنجا حقه جاز ومن
عقبه الولايات واعرض عن جعفر في الامم بحسب على الامام منعه وكسب
على المسلمين منعه وطاعته فان كان الامام معارفا وجب عليه منعه
فان لم يكن الامام فحسبهم اسير دار ذكر ونصب امام فان كان ذلك على
على طنهم ان الدابة اول ما واويه وان عصب انسان ازضا وثنيها او
عشر او عصب نجا حقه وارخلها في نايه وفتسلا وشر بعض بضره وور
فان كان حطاطا حطاطا بطن انسان او عصب حيا وزرعه لم يرد مثله
او قيمته واذا ضاع في دابة مضطربا وطلب ما يفتق لزمه من عقب
او غيره لزمه زرة لم يرض ضلوه فان يرضى بما مضى او يرضى
مضطرب او يرضى مثله مضطرب حلا حله واذا اخرج جماعة على
البغي وليس لهم زكوات او الامام اذا يرضى ويغني عن المسلمين ان انهم وحل
ظلم ويغني مضطرب الحزبه والذين يله اهل البغي من اموال اهل
العدل ومنهم يقتل لا قضا فيه ولا ضمان وعما به الخاء الى الامام
فان لم يكن الامام فلو اجتمع المسلمين ومن يرضى عليه فان اظن مع ذلك

مع منه والمأخذ إذا أكر الكدر في حاله فانه يترك عليه ومع منه
ومن كان يشرع في الغرم مع منه ونحوه على بطقس المكالم
والمدان وعلى منه والمكان في الجاز من عباد الله على الغرم
يترك عليه ومع منه والعشر في القدر يحترم ومع منه إلا أن يرضى
عليه المتكلم في النعمة لا يترك ونحوه على فله وحسب الكبر على المحترم
ولا يترك السلطان إن منع من المباحات وإن فعل الكبر عليه وحسب
الخير في شرب الخمر والحقارة وسبعة وثمانين في حقها فإذا أجمع
فمنه في ذلك لا يترك الله فإن علموا العشر في المعازف في الحج
ومع منه ومع من مع السيد وإن كان مستحله في لانه في
الاستواق فحسب ومع الملاصق والآفات الغود والطلب يحترم ومع
منه وكذلك استعمله وما يطق من السجدة حب الكبر والمغ والحب
على الإمام حبس الناحية والمحجور وأبى الخلافة ومن لا يجمع فيه المولانا
من الشقاق وكوز حوزة الولام والمأم وإن حوز منها من العار الساحة
إذا أقرت بغير الامكان والرد والشرط وصور اللعب حرام
والحد من الظلم كذا إذا كان على وجه الاستحقاق ونحوه العا
من الملوك لا يعلم إن فيه مضادة فحسب لا يترك وكل ما عزم
من هذه الخبايا فحسب إن يفسد منه مواقف الله وحسب ذلك
ما خلاف أحوال الناس ويقع طبعه لا أمانة فيه بالعز وإذا دخل الزمان
وإذا أقرت بحسب العجوم عليه والنظر في الغرائب يحترم وكشفها

محترم بحسب الخيرة وإذا أجمع قوم للزنا والتواطؤ أو غيرها
ويقال أجازهم الإمام وإمام ما يحرم الأجماع بعلمه ومن
زاد محضاً في فضله لا يضاف فيه وهذا في ذلك اختلافه
وعلى الرجل أن يترك الحارة سراً أو امرأة الحائض إلا أن يكون
في غممه فلا يفعل حسد ومن كان في غممه ويتم حلالاً قال
القاضي ما رزق ذلك ومن عتق وسسته بلسان خبره ومن
سسته بالرجال من النساء يخطبها ويخرج من القامات إلا أن
يخاف القسوة ويحرم من الخنزير لعلم الدين وحسب الحائض وإن
احتلطن بالرجال يحرم من ذلك ولا يجوز المقام بالشفقة في الاستواق للضرورة
الجمعة استمر من شغلها والعشر في القدر والصاعين وضاعتهم يحرم
منه وكذلك الكسوة المعاملات يحرم ومع منه والغضب بحسب
زدها على ضابطها وإن لم يعلم بصدقها الفقهاء وإن لم ينعده له الحضم
فمن بينهم والعشر في الزكوات التي وحسب عليه فهو من الزكوات إلا أن
تروا أرضه أو لم يرضى بها أو من ترك معرفته التوحيد والعبد
والسوات أمان عليه وذلك من فروعها فإن قال الزمان على حمله
أصول التوحيد والشرع فهو من فروع الكفاية وحسب الشبهة بحسب
على من عرض له الشبهة فإنه يمكن بحسب النجوع إلى العمل وحسب
على الإمام بعهد العلم الخلق وعلى الإمام أن يأخذوا الأمانات يعلم
القزبان والذين فإن ترك الأمان ذلك وحسب الخيرة والكسوة
المقتضى في البيع يحرمها وإذا أقرت بحسب مع حاجب

البدع وعلوم القرآن من فروع الكفاية ان اعرض الجماعة عنها وجب
 الانكار والاستزاد ان يفوق الملاءمة والمعاضي ولا يغفل عن
 ما يورد به الى مروده ويزن الاتفاق اذا اطلوا به حزم من
 عرض في مقصود من عرض وجوب عليه سد جميعه وشيخه
 فان اختلف الامام بحوز ان يتعين بالشكل ويستفهم رد والغير على نفسه
 واصله بحرم وسعي الميزان فلهذا اذا اختلفت الآراء التهمة والاقديان
 فان لم يفلح جاز وفي التطوع الاختيار اولي الاولات من المحزن والمنتهى
 وبين المسلمين ولا يجل لتبهم وان كان لا من المعروف يتكلم عليه والجمع
 العظيم اذا وافقوا على ذلك كانوا مشاركين لاهل المشقة الامام
 وجب على الامام حزم **فصل في الامام** الامام رتبة
 عامة ولا يجب اقامته عقلا وانما هو من فروع الكفاية لاجتماع الضمان
 على ذلك ولا قامه للحدود التي اوجبه الله تعالى ولا تقوم به كل احد
 وقد كتب بعض الرعيل اذا اطلب على طينهم ان الضر لا يبدع اليه ولا يجب
 نصبه لمعرفته شحنة الله تعالى ولا يحتاج اليه لعلم الدين من اصول
 التوحيد والعقل والشرع ولا حفظها لان جميع ذلك محفوظ مع
 عدم الامام وانما يحتاج اليه لامت شئنه كاقامة الجرد وسفك
 الاحكام وجباية الاموال ووضعها في مضاربتها ونسب القضاء والامرا
 وكذا ذلك وكب اقامته اذا امكن ولا تدرك الامامة من طريق ولا يوجد من
 الله تعالى ولا من تنوله على احد فليس القس بغير لها وكذلك المجر

في الامام

في الامام

ليس طريق الامامة وحده الخرج المستفاد اليه الفرض وكذا
 الوزان وانما طريقها الاحراز ولما كانت الامامة امرا شريفا كانت
 شرايطها في وجوده من شرائط العلم بالشرع حكمة بعد
 الاجسام والعلم بدني الحروب وبه ليمكده القيام به ومنها الامانة
 فكون عبلا مومنا على الاموال والفروع ومنها ان يكون افضل
 او خالا افضل ولا يجوز امامه المصنوع الا بعدز وعنده الامور ولا
 يجب ان يكون معصوما ولا ان يعلم جميع علوم الدين والديناميات في القضاء
 ولا ان يكون من ملة ارجح العلماء ولا ان يكون اهل بيته ولا
 ان يحتاج الى غنوه في العلوم الا ان يترتب مرجع الى اهل الصاغة
 في قيم المسلمات وازوق الحقائق والميزة فصلة على الفطن لا القطع
 والمعتبر فصلة في التواضع الكفاح والقداحة لوضع المصنوع
 وجوه منها ان يكون اعلم بوجه الشبانة او يكون في الفاضل عليه فقه
 عن القيام بالامامة بان يكون عبدا او ذيبا او حرا او مريضا او سليما
 او كيبلا او جانا او يكون المصنوع لشدته استهازا في العلية والحاشية
 او يكون انقادا بالاشارة او يكون له عذر في حال العقد كعيبه في حق
 المصنوع في البلاد التي فيه الامام وعلم ان احذر السعة نور الدين
 عظيم ومن شرائط الامام ان يكون حرا وفل يحذر ظهور الزمان من
 نضج لياق الابرار وقيام من عندهم وقال ابو هاشم لا ينبغي ان يكون
 الامام واجدا فان بدع لاسن فالاول هو الامام فان لم يعلم الناس فلا اثر

استعمل القوم وقال ابو هاشم لا يجوز استعمال الفرقة ولكن سئل العبدان
جمع وشأن العبد لا يجزى . وكذا ان يكون في عضو واحد جماعة فليكن الامام
في كمال الشرايط لا يضرا مائتا واما اضرا مائتا اذ المانع واحد فترضى ان يه
جزى يوم السقيفة ويوم المشورى واذ العهد امام لا امام ضار مائتا ولا
محتاج الى اجتماعه واهل العهد وقال ابو علي لا بد من ضاهم وقد ذكر
ابو علي وجوها اخر سيقب بالامام وعندك هاشم جميع ذلك وجه واحد
وهو رضاه اهل الجيل والعقد واهل العهد لا بد ان يكونوا كشيء يصلي امامه
ولكن يجب ان يكونوا من اهل العلم والسن والصلاح والزياد والامامة من
مصلح الدنيا عندك هاشم . وعندك على من مصلح الدين وكذا ان يحظى الامام
في الزمان ولو نوع لو كان لا شعز احد ما شان ضاحه فلكل واحد
سعد الاجسام الا ان يعلم احض ضاحه فاذا علم توقف وما يتبع من
النقص على بكره وعلى العبادات بطلان اتماما بالبيعة او بكره وكذلك
عنه بالرضى او بعد بكره وعثمان بالبيعة وكان اماما وقبل مظلوما والاحداث
الى مدعى عليه ما كان وجه قلة ولا طغى ولا توقف في قائله وقادله
فلم يرامها وما يتبع من حديث فذلك فانما حكم ابو بكر بفضله الفخامة
عنه بكره دل الله جلم بالحق وان لا نسا لا يوزون ولم يكن على الهديقة
وليس سراما ان يحضر يقول الغم وان علم انه لا يحد وما يزدون
عبار الب على عثمان ومحمد في كذا قلة فلا يفرعها واما الب عليه

القوم وتو عاصم وكان ابن الحسن منكر النكاح وامامه امير المؤمنين
مائة بالبيعة ومن خلف عنه اثم الا ان يكون عن عز لا وازن وخرج
طلحه والزبير وعاشه كان بها وظلما الا انه ثبت بينهم وهذه التوبة
ثبت حتى وان كان من الاجاد فانه قبل كان الجهر بالتوبة طرفة عاب
الطريق فاما معويه وعمر وومن معهم واهل النهج والكوارح من اقام على
راه فمشاو قناه بمنزلة منهم . وللحسن عليه السلام كان اماما لاجماع المسلمين
ولم يعد نفسه بل مات وهو امام واما اعتزل لما زان عليه العهد وحدث ان
اصحابه وليس للمسلمين عزل الامام فان من ظاهرنا العزل فان شربا طنا
لنفسه ان توب وشب على املته وامامه الحسن عليه السلام ثابت
وكذلك امامه زيد على امة حتى انه يجردوا بهم ويوقف ابو علي
وابو هاشم في تعيين علي والملك ليكره وعمر وعثمان وطعنا ان البكر افضل
من عمر وعمر افضل من عثمان وفلان القاضى على افضل منهم فان ابو موسى
فاحظا فيما قبل ومنق الا انه اعتذر لا امير المؤمنين وثاب والملك
كان معصوما والعشرة الذين سزاوا بكنته الحسن فيه خبيث قال
والعصاة فيهم لا يعلم عقلا واما علم شرعا والاصحاب افضل من التابعين
والملك افضل من الاصحاب والمؤمن افضل من العجم والجملة وقول الامام
البيعه واجب ونصب الامام من قول من الكفاية ولا اوسع لزوم الامام
تكليف كنه يوم القيام بها كما ان الزنول يلزمه تكليف كنه وعلى هذا
جميع من يلى امرا خالف القاضى والوجه من ذلك انما الجرد والركبة
الشهور وسعد الاجام وله ان يجرد بهم وقيل لثبته في الاسام فان

لم يكن امام لا نقل وقال القاضي لعلي الامام ان يمتد ذلك استغناء
لله الامام وكذلك يبرز من عصر يبرزه كالضياء في الحان والعتيق
ولا يجوز القول من جهة البقاء والظلم وكم طاعة الامام في ذلك بمقتضى
ومساقه الامام في شق وسعد حشر الامام في جميع البلدان قزب او بعد
والامام روح الايام والسنه والمحرم وكل من لا يله ومن رزق في
دائر القرب فطهره الامام اقام عليه الجهد وسبق الامام لاعتزجه من الامام
وكذلك حسنه واسره ولكن على المسلمين ان يتكلموا في خليضه فان لم يكن
واين منه اقم عيزه مقامه ما دونه ان امكن فليكن اقامه المشركون فاذا رجع
هو الامام فاما اذا حث اوزمى اوزمى اوزمى اوزمى اوزمى اوزمى اوزمى اوزمى
واذا شق خرج من الامامه وكذلك الامم والقضاء فان طهره من العشق
ثم ما ب لا يور امانا لا يقدد عقده فان كان منته بالافعال احسن وان
كان ياول فاد لا يحتاج الا الاخيلا ولا يجران يستعفى الامام فان
استعفى لا يعفى والامم والقضاء ان اشعنا نحن جميع الامام
فصل في الاتما والصفات والبراءه جميع ما شجته
القديم شجانه من الاتما والصفات على ضرب من حمله اولها حمله
ذات والثاني مقتضاه عنها والثالث صفه الذات والرابع
وصفات المعنى وصفات فعل فالاول صفه واجد عندك هائيم وعند
عليه علي ما وجب والانيه كالصفات الواجده عندك هائيم والانيه
كجوده مدركا معقبي عن كونه حيا والرابع كونه مدركا كونه
والخامس كونه خالقا ومسلما ويوحى وقد ذكرنا في باب التوحيد

لمعان اشجانه وما حذر عليه وما لا يجوز فاما الاتما التي شجتها الفعل
منها ما حذر وما يوافيه مدح او مخ معناه ولا تقضيه اوازن الشرح فيه
على شل النوع وسما ما لا يجوز عليه فيما يوصف بمعلق من منها
حكيم ومقتضى وعمل هذا بجمع جميع افعاله ومنها ما يحضر كقولنا حذر
وكذلك مما يوصف بانه موجد ومحدث وخالق ومبدئ ومبدع وما قبل
ومحارب ولا يوصف لم يزل بان يخرج الى فعل ويوصف بانه مبدئ ولا يوصف
بانه مخلوق ولا بانه محجب ولا بانه امر بادل يوصف بانه جاعل
ومجس في مصل ومضرب وحكم ومبدئ ومجس في مبدئ ومبدئ ومبدئ
ويغفر ويوفى وهم ووصل ووصل وتغنى الاشياء ولا يوصف بانه مبطل
مطلقا لا شيء في الامام فاذا قيد بعمل مبطل اعمال الكفر او مبطل للعلن
حازر ويوصف بانه قوي وقدرز ويعبد الاشياء ويوتزها ويكره فيمكن
ومعقدز ومقرون وبانه يعرض وهادي واد اقل مثل ياد ليل المحرم
ولا يقال انه نور مطلقا ولكن بقرا القرآن الله نور السموات والارض
وما دل على ما زوى من المنسوس ويوصف بانه نافع ولا يطلق عليه مصل
وضان الا اذا قيد ويوصف بانه لطيف ولطف اجابة وموفق وعاضم
ومصلح ولا يوصف بانه صالح وفاضل يقال ناصر المؤمنين وعبدوا الكافرين
ومول المؤمنين ويوصف بانه شهم وزجهم ولا يوصف بانه رزق
وقال جليل الله ولا يقال صدقه وتقل عبده ولا يقال غلامه وتقال
متان وبيان وحز ومار ويز ولا يوصف بانه شهم ولا يوصف بانه

والامناعدا وبوصف بانه كسبل ومشر المومن وشهر الكافرين
وخوفهم ونقال اوعده وعد والوصف بالاحياز والامعان مطلقا
توصف بانه مستبد المومن وحافظهم ورازق الاحياء وبوصف بانه قس
والانقال على وحادع وماتر والوصف بالفيكر والشروع وبوصف
بانه ملام وبومن الى اخر الابيات وطالب وغالب وبوصف بانه شاعر
وكالمشعر وبانه حميد ومايجوز دام والاقال راع وماز وبوصف بانه
وبوصف بانه متكلم ومخير وامر وناعي والاقال صالح وبصالح وطيب
وناكب واخبر وان لم يتكلم لم يزل ولاحات والاقال فان يقد
وقال فضل القصر حار وبوصف بانه شجاع فذوق عظيم وعظيم
وشاز الذوب والاقال صبر وتسل وسال ناب وتواهب
معنى مثل التوبة وكونه من بذا صفة لهم نرجع اليه فوالناحب
وراضي وقاضد ومهناز وموتز وقضد واخار وعش من اكرن
ولا به وصف بانه نوي وعزم وكذلك وضعنا بانه كايه صفة راجعه
اليه ونحو اليه قولنا بعض ونخط وبوصف بانه ورور والاقال
ذاتق وشام وملند ومنام ومسته ونقال انه ملك ومعاقيب
ومشب ومعوذ ويكوزك فقتل على هذا ونظا باق معناه فيه صخر
عليه فاما ما يدخل بالبعد في الدعاء من الانما والصفات فانه نوع
عظيم اما لفظا او معنى وما لا يحظم فيه لا يدخل في الدعاء فالاول
لنا الله والجن مني وقوم والماء بحقه في شجر وورود